63

علي سيد فؤاد النقر

السياسة الخارجية اليابانية
دراسة تطبيقية على شرق آسيا



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

اهداءات ٢٠٠٣

اتحاد كتاب و أدباء الإمارات
دولة الإمارات العربية

السّياسة الخارجيّة اليابانيّة
دراسة تطبيقيّة على شرق آسيا

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994 كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. وفي إطار رسالة المركز تصدر **دراسات استراتيجية** كإضافة جديدة متميزة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

دراسات استراتيجية

السّياسة الخارجيّة اليابانيّة
دراسة تطبيقيّة على شرق آسيا

علي سيّد فؤاد النّقر

العدد 63

تصدر عن



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوى الدراسة لا يعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى 2001

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير إلى العنوان التالي :
دراسات استراتيجية - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب 4567، أبوظبي
دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف : 6423776 - 9712 +
فاكس : 6428844 - 9712 +

e-mail: pubdis@ecssr.ac.ae
www.ecssr.ac.ae

المحتـــويـــات

مقدمة

تتناول هذه الدراسة الظروف والعوامل المؤثرة في السياسة الخارجية اليابانية والتي تمثل البيئة التي تتشكل فيها هذه السياسة، وتشمل الأبعاد الخاصة بالبيئة الجغرافية والخبرة التاريخية والمؤثرات الاقتصادية ومؤسسات صنع السياسة الخارجية والعوامل الإقليمية والدولية. كما تتناول مواقف اليابان من قضايا شرق آسيا السياسية والأدوات الاقتصادية في تعاملها مع هذه الدول؛ كالتجارة والاستثمارات والمعونات. وتناقش الدراسة هذا الموضوع خلال الفترة 1945 ـ 2000؛ إذ شهدت هذه الفترة بروز توجهات جديدة في السياسة الخارجية اليابانية تجاه منطقة شرق آسيا، وظلت هي التوجهات الرئيسية في سياستها طوال هذه الفترة.

وترجع أهمية دراسة السياسة الخارجية اليابانية بصفة عامة إلى عدة عوامل رئيسية وهي:

1. تحتل اليابان مركزاً متقدماً في النظام الاقتصادي الدولي حيث يعتبر الناتج القومي الياباني ثاني أكبر ناتج قومي في العالم بعد الناتج القومي الأمريكي، كما تعتبر اليابان إحدى الدول الدائنة الرئيسية في العالم. وقد صاحب هذا التطور الاقتصادي منذ السبعينيات سعي اليابان إلى استخدام المعونات وتحويل تقدمها الاقتصادي إلى نفوذ سياسي على المستويين الإقليمي والدولي.

2. تتسم البيئة الدولية بوجود عدد من التطورات أهمها طغيان القضايا والموضوعات الاقتصادية في التعامل بين الدول والحكومات على غيرها من القضايا، وأبرزها التجارة والمعونات والقروض والاستثمارات.

3. اتجهت اليابان إلى ممارسة دور على الساحتين الآسيوية والدولية، حيث سعت لاستخدام أدوات سياستها الخارجية الاقتصادية والدبلوماسية في تسوية عدد من القضايا الدولية؛ ومنها حل المشكلة الكمبودية، والمشاركة في قوات الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة بين الأطراف المتصارعة خلال الحرب في أفغانستان، ومراقبة وقف إطلاق النار بين العراق وإيران[1].

ويرجع اختيار منطقة شرق آسيا مجالاً لدراسة السياسة الخارجية اليابانية إلى أهمية تلك المنطقة التي تضم بالإضافة إلى اليابان كلاً من الصين وتايوان وسنغافورة وماليزيا وإندونيسيا وتايلند والفلبين وفيتنام وهونج كونج وكوريا الشمالية والجنوبية، حيث تتمتع اليابان بروابط عميقة مع هذه الدول بسبب القرب الجغرافي فضلاً عن الروابط التاريخية والثقافية والاقتصادية التي تجمعها بدول المنطقة، ومن ثم يمكن فهم العديد من المقومات التي تحكم السياسة الخارجية اليابانية من خلال دراسة التفاعلات الكثيفة لها مع دول هذه المنطقة.

وتحاول الدراسة الإجابة عن عدد من الأسئلة الرئيسية أهمها: ما أبرز العوامل المؤثرة في السياسة اليابانية تجاه هذه المنطقة؟ وما القوة النسبية لكل من هذه العوامل؟ وما العوامل التي عاقت توسيع الدور الياباني فيها؟

وتنقسم الدراسة إلى ثلاثة محاور؛ يتناول المحور الأول بيئة السياسة الخارجية اليابانية تجاه شرق آسيا ومحدداتها. ويدرس المحور الثاني السياسة الخارجية اليابانية وقضايا شرق آسيا السياسية. أما المحور الثالث فيستعرض الأدوات الاقتصادية للسياسة الخارجية اليابانية وخصائص التعامل الياباني مع دول شرق آسيا.

بيئة السياسة الخارجية اليابانية تجاه شرق آسيا ومحدداتها

يتناول هذا المحور بيئة السياسة الخارجية اليابانية تجاه شرق آسيا، وتشمل العوامل والظروف التي تؤثر فيها، وتتمثل أهمية هذه العوامل والظروف في أنها تضع الإطار أو الحدود التي يتصرف ضمن نطاقها صانعو السياسة، وتشكل في مجموعها مسار السياسة الخارجية للدولة.

ومن بين علماء السياسة الذين تناولوا العوامل والظروف المؤثرة في السياسة الخارجية أورجانسكي[2] الذي ركز في دراسته في نهاية الخمسينيات على تصنيف تلك العوامل إلى محددات داخلية وخارجية.

وقد شملت المحددات الداخلية من منظوره الشخصية القومية والطبقة الحاكمة وشخصيات القادة، أما المحددات الخارجية فهي تضم موقع الدولة مقارنة بالدول الأخرى وسلوكها، وبشكل عام فقد اعتبر أورجانسكي أن أهمية هذه المحددات تكمن في كونها تحدد الأهداف التي تتبناها الدولة في سياستها الخارجية، ولكنه ركز على عامل الشخصية القومية.

أما مودلسكي[3] في دراسته للمحددات المؤثرة في السياسة الخارجية، فمع أنه قام بتقسيم المحددات إلى داخلية وخارجية كما فعل أورجانسكي، فإنه توسع في المحددات التي تناولها، حيث شملت المحددات الداخلية كل المؤسسات والأجهزة الحكومية المرتبطة بالسياسة الخارجية ودرجة كفاءة هذه المؤسسات وخبراتها الفنية وكافة الثروات المادية والمعنوية المتاحة للدولة، أما المحددات الخارجية فتضم كافة الموارد المتاحة للدولة والتي تنبع من خارجها مثل المزايا والفوائد التي تحصل عليها الدولة نتيجة لالتزامات وتعهدات دولة أخرى مثل المساعدات والمعونات الخارجية.

غير أنه يلاحظ أن العديد من الدراسات والكتابات اللاحقة التي تناولت العوامل والمحددات المؤثرة في السياسة الخارجية أعطت تركيزاً أكبر على المحددات النفسية مع أخذها في الاعتبار دور المحددات المادية.

وقد شملت المحددات النفسية من منظور بريتشر البيئة النفسية لصانعي القرار في السياسة الخارجية؛ مثل رئيس الحكومة ومواقف نخب السياسة الخارجية التي تنتج عن استعدادهم النفسي وخصائصهم وخبراتهم الشخصية وتصوراتهم وإدراكهم للبيئة الواقعية الداخلية والخارجية، وعن طريق هذه التصورات يتحدد تعريف النخب للسلوك الذي يجب أن تتخذه الدولة في السياسة الدولية[4].

وسوف يتناول هذا المحور خصائص البيئة الجغرافية والخبرة التاريخية، والمحددات الاقتصادية، والإطار المؤسسي للسياسة الخارجية اليابانية، والعوامل والمتغيرات الخارجية.

خصائص البيئة الجغرافية والخبرة التاريخية

1. خصائص البيئة الجغرافية

تشمل العوامل الجغرافية ذات التأثير في السياسة الخارجية كلاً من الموقع الجغرافي وحجم الرقعة الجغرافية للدولة وتضاريسها.

تتكون اليابان من أربع جزر كبرى هي هوكايدو وهونشو وشيكوكو وكيوشو ومجموعات من الجزر الصغرى التي تقع بين خطي عرض 22 و36 شمالاً، وتبعد مسافة 1500 ميل عن الساحل الشمالي الشرقي لآسيا والذي تشغله كل من الكوريتين الشمالية والجنوبية والصين والاتحاد السوفيتي السابق[5]. وقد ساعد القرب الجغرافي لليابان من منطقة شرق آسيا على تمكينها خلال العصور القديمة من الاستيراد منها والاستفادة من العديد من مقومات الثقافة من دول شرق آسيا وبخاصة الصين. كما كان الموقع الجغرافي لليابان عاملاً مساعداً لها في تكوين إمبراطوريتها في منطقة شرق آسيا وذلك في مطلع القرن الماضي؛ فالقرب الجغرافي لها من منطقة شرق آسيا سهّل لها الوصول بقواتها إلى المناطق التي أرادت استعمارها مثل كوريا ومنشوريا من دون تحمل أعباء مادية كبيرة تفوق قدراتها، في حين أن البعد الجغرافي عاق دولاً أخرى عن تحقيق أهدافها الاستعمارية في المنطقة، كما حدث بالنسبة إلى روسيا التي واجهت عام 1904 صعوبات كبيرة في تزويد جيشها بالمؤن بسبب بعدها الجغرافي[6].

ومن الناحية الاقتصادية فإن القرب الجغرافي لليابان من منطقة شرق آسيا ساعدها على زيادة تعاملاتها الاقتصادية والتجارية مع دول المنطقة،

وأدى ذلك إلى خفض التكاليف والمدة الزمنية اللازمة لنقل السلع والمنتجات اليابانية إلى هذه الدول[7].

ومن الملاحظ أن عامل القرب الجغرافي لليابان من الاتحاد السوفيتي هو أحد العوامل التي شكّلت التهديد السوفيتي لليابان في الفترة التي سبقت تفككه، والذي مثّل أهم التهديدات التي تعرضت لها اليابان في تلك المنطقة، فالقرب الجغرافي بين البلدين جعل من السهل إمكانية وصول الصواريخ السوفيتية إلى الأراضي اليابانية[8].

وقد أسهم العامل الجغرافي في توجيه اهتمامات اليابان إلى قضايا شرق آسيا السياسية، وذلك ما يظهر في تقارير وزارة الخارجية اليابانية؛ فعلى سبيل المثال ذكر تقرير صادر عن وزارة الخارجية اليابانية عام 1986 أن أمن كوريا مرتبط بأمن اليابان، نظراً لقربها الجغرافي منها (مسافة 1500 ميل)[9]، كما ذكر تقرير آخر للوزارة ذاتها أن المشكلة الكمبودية هي صراع إقليمي، فضلاً عن أنها تزيد من معاناة الشعب الكمبودي وتعمل على تعطيل التنمية الاقتصادية في الهند الصينية، فهي في منطقة من آسيا قريبة جغرافياً من اليابان[10].

2. الخبرة التاريخية

تعرضت اليابان منذ القرن السادس الميلادي لتأثيرات حضارية تدفقت عليها بشكل كثيف من الصين سواء بطريق مباشر أو عن طريق كوريا، وقد ساعد القرب الجغرافي لليابان من الصين – التي كانت الحضارة الوحيدة المجاورة لليابان – على استفادتها منها في العديد من جوانب الحياة

السياسية والثقافية والاجتماعية؛ وذلك بإرسال البعثات اليابانية إلى الصين أو كوريا التي كان حكامها متأثرين بالأنماط الصينية[11].

وبحلول القرن الثاني عشر الميلادي كانت اليابان على عتبة أكبر حركة ابتعاد عن معايير شرق آسيا، حيث كانت تمضي في طريق تطوير نظامها الإقطاعي الذي كان لابد له من أن يجتاز في القرون السبعة التالية عدة مراحل تماثل كثيراً تجارب المراحل الإقطاعية في بلاد غرب أوربا ما بين القرنين التاسع والخامس عشر الميلاديين، غير أن الفترة التي تركت تأثيرات حاسمة وأساسية في سياسة اليابان في شرق آسيا وعلاقاتها بدولها، كانت مرحلة الاحتلال الياباني لهذه المنطقة[12].

وقد كانت كوريا بسبب قربها الجغرافي من اليابان تمثل تهديداً أساسياً لها في حالة سيطرة دولة معادية لليابان عليها، فضلاً عن الأهمية الاقتصادية للسيطرة اليابانية على كوريا نظراً لإمكانية استفادة الصناعة اليابانية من الموارد الاقتصادية في كوريا وبخاصة المواد الخام؛ لذا دخلت اليابان في حربين، كانت الأولى ضد الصين في الفترة 1894 ـ 1895 والثانية ضد روسيا في الفترة 1904 ـ 1905 [13]. واستطاعت اليابان بانتصارها في الحربين أن تضم إليها كوريا وفرموزا (تايوان) والجزء الجنوبي من منشوريا والنصف الجنوبي من جزيرة سخالين، كما استطاعت أن تصبح أكبر دولة عسكرية وأكبر قوة اقتصادية في شرق آسيا، حيث مدت سيطرتها الاقتصادية على أجزاء كبيرة من الصين ومستعمرة الجزر الألمانية في شمال المحيط الهادي والممتلكات الألمانية في إقليم شانتونج الساحلي بالصين[14].

وقد سعت اليابان بعد الحرب العالمية الأولى إلى تقوية مكانتها في شرق آسيا بالاستفادة من وضعها بوصفها دولة منتصرة في الحرب، حيث نجحت

في الحصول على بعض الامتيازات التي تضمن مصالحها الخاصة في الصين، كما أنها ضمنت الحصول على وصاية عصبة الأمم على ممتلكات ألمانيا السابقة في منطقة المحيط الهادي[15].

وفي أواخر العشرينيات وأوائل الثلاثينيات من القرن العشرين تدعمت النظرة التوسعية المتطرفة التي تركزت في المؤسسة العسكرية اليابانية بأجهزتها وأسلحتها كافة، والتي رأت حتمية السيطرة بالقوة المادية على ما اعتبرته المستحقات الإقليمية والعسكرية التي رفضتها القوى الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية في مؤتمر واشنطن للحد من التسلح البحري، وشملت تساوي طاقتها البحرية والحربية مع نظرائها في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا يساندها مشاعر التعصب الوطني الصارخة.

وقد ساد اليابان إثر أزمة الاقتصاد العالمي عام 1929 توتر واضطراب اقتصادي واجتماعي عام، وفي ظل هذا التأزم العام تم إنهاء الحكم المدني الليبرالي، وأحكمت المؤسسة العسكرية اليابانية قبضتها على البلاد ووجهت إمكاناتها الصناعية إلى البناء المكثف للقوات المسلحة اليابانية، وبدأت في تكوين وإنشاء منطقة شرق آسيا الكبرى للرخاء المشترك، والتي شملت منشوريا وشمال الصين وكمبوديا وإندونيسيا وكوريا الجنوبية ولاوس وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلند وفيتنام[16].

غير أن اليابان فقدت جميع المزايا الإقليمية لسياستها التوسعية؛ وذلك بعد الهزيمة العسكرية الساحقة التي نتجت عن إلقاء الولايات المتحدة الأمريكية قنبلتين ذريتين على مدينتي هيروشيما ونجازاكي، لتضع حداً نهائياً للمقاومة اليابانية ولمعارك الحرب العالمية الثانية.

وبشكل عام يمكن تحديد جانبين عامين لتأثير هذه الفترة في سياسة اليابان تجاه شرق آسيا هما :

أ. خلّفت فترة الاحتلال الياباني لدول شرق آسيا مشكلة التعويضات اليابانية لتلك الدول، وهي المشكلة التي نجمت عن ممارسات اليابان واستغلالها للموارد البشرية والمادية في تلك الدول لتحقيق أهداف سياستها التوسعية[17].

وقد استمرت هذه المشكلة بين اليابان وبعض هذه الدول حتى نهاية الخمسينيات، ثم بين اليابان من جهة والصين وفيتنام من جهة أخرى حتى السبعينيات، وذلك بتخلي الصين رسمياً عن مطالبة اليابان بتعويضات والاتفاق على تقديم تعويضات لفيتنام عند تطبيع العلاقات الدبلوماسية معها، ولم تحسم المشكلة بشكل نهائي مع كوريا الشمالية حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة [18].

ب. هناك اتجاهات عامة بين اليابانيين ترى أن استخدام وسائل القوة العسكرية لن يحقق الأهداف التي تسعى اليابان إلى تحقيقها في الأمد الطويل، فالقوة العسكرية هي التي قادت إلى هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية، كما أن هذه القوة واستخداماتها لفرض النفوذ الياباني على دول جنوب آسيا وجنوبها الشرقي هي المسؤولة عن تنامي العداء من جانب الشعوب المجاورة لها. لذا فإن تلك الاتجاهات ترى أن دور اليابان الخارجي يجب أن يتحدد في مجالات اقتصادية وتجارية مثل الإسهام في زيادة التبادل العلمي والتقني والثقافي بين اليابان ودول العالم. ولكن تتراجع الرؤى اليابانية عند محاولة البحث عن

دور لليابان في العالم الخارجي وذلك في مجالات الدفاع والدور الذي يجب أن تقوم به في مواجهة الأزمات الخارجية[19]. وبشكل أكثر تحديداً وارتباطاً بموضوع الدراسة فقد ظهرت تلك الاتجاهات بوضوح عند حدوث أزمة فيتنام والجدل الذي ثار داخل اليابان حول مشاركتها في تأييد الولايات المتحدة الأمريكية خلال الأزمة، ثم عند تحديد موقف اليابان من القضية الكمبودية؛ إذ تمحورت تلك الاتجاهات في عدم المشاركة عسكرياً في قضيتي فيتنام أو كمبوديا[20].

المحددات الاقتصادية

اتجهت اليابان بعد الحرب العالمية الثانية إلى إعادة بناء اقتصادها وتحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية تقارب المعدلات التي تحققها الدول الصناعية المتقدمة في العالم. وقد ركزت اليابان على دعم الصناعات الثقيلة والكيماوية وتطويرها، ومن أهم الصناعات التي اهتمت بدعمها صناعات بناء السفن والسيارات وأشباه الموصلات والصلب والأسمدة[21]. واتخذت اليابان مجموعة من الإجراءات لدعم هذه الصناعات وتشجيعها، حيث منحتها الحوافز الضريبية والجمركية، ومنحتها قروضاً لمساعدتها في تكوين استثماراتها الرأسمالية[22].

وقد خضع التطور الاقتصادي في اليابان لعملية تخطيط قامت بها الدولة، حيث وضعت عدداً من السياسات الاقتصادية تم تنفيذها من خلال مجموعة من الخطط، منها خطط خمسية وخطة سداسية وخطة عشرية طويلة الأمد[23].

وترتب على التطور الصناعي في اليابان الحاجة المطردة إلى المواد الخام اللازمة للصناعة، وفي ظل النقص الحاد الذي تعانيه في المواد الخام المنتجة داخلياً، فقد كان من الضروري اللجوء إلى استيرادها من الخارج، وعلى الرغم من أنها اتبعت نظماً إنتاجية استهدفت التقليل من المواد الخام المستخدمة في الصناعة، فإن الحاجة إلى المواد الخام المستوردة ظلّت في زيادة مطردة[24].

وبالإضافة إلى زيادة الحاجة إلى استيراد المواد الخام من الخارج فقد ترتب على النمو الصناعي زيادة الحاجة إلى أسواق خارجية لتصريف السلع والمنتجات اليابانية المصنعة، وذلك لأن الزيادة الهائلة في حجم السلع والمنتجات اليابانية لم يصاحبها توسع في السوق الداخلية لليابان، بحيث يمكن القول إن السوق الداخلية لليابان تتسم بالمحدودية، إذ لا يمكنها إلا استيعاب قدر محدود من الإنتاج الصناعي الياباني[25].

وقد حققت اليابان فوائض كبيرة في ميزانها التجاري مع معظم دول العالم، جعلتها تتجه إلى تدوير هذه الفوائض من خلال دبلوماسية التجارة والمعونات؛ كي تصبح إحدى القوى السياسية والاقتصادية الكبرى في عالم اليوم. وقد احتلت اليابان المرتبة الأولى بين الدول المتقدمة من حيث تقديم المعونات لدول العالم الأخرى (انظر الجدول 1).

كانت الاعتبارات الاقتصادية دافعاً رئيسياً لليابان لتحسين علاقتها بالعديد من دول شرق آسيا، حيث سعت من وراء تحسين علاقتها بتلك الدول إلى دفعها لفتح أسواقها واستيراد السلع والخدمات من اليابان كي

تصبح اليابان قادرة على دفع التعويضات التي فرضت عليها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. وقد استأنفت اليابان علاقاتها مع الدول غير الشيوعية بشرق آسيا، وذلك بعد أن وقعت معها عدداً من الاتفاقيات الخاصة بالتعويضات التي تقدمها اليابان لهذه الدول، وشملت الاتفاقات كلاً من بورما عام 1954، والفلبين عام 1956، وإندونيسيا عام 1958، وفيتنام الجنوبية عام 1959، وكوريا الجنوبية عام 1964 [26].

الجدول (1)

حجم المعونات المقدمة من الدول المتقدمة

لدول العالم عام 1997 (مليار دولار)

الدولـة	حجم المعونة
اليابان	9.4
الولايات المتحدة الأمريكية	9.1
ألمانيا	7.5
فرنسا	7.4
بريطانيا	3.2

المصدر: ***Japan 1998*** **(Tokyo: Japan Institute for Social and Economic Affairs, 1998), 23.**

لقد كان تقديم اليابان مساعداتها إلى دول العالم الثالث ليس لمجرد الدوافع الإنسانية فقط، بل من أجل تأمين مصادر الثروة الطبيعية اللازمة للصناعة اليابانية، ولضمان أسواق الدول التي تقدَّم إليها المعونات[27].

وقد كانت هذه العوامل الاقتصادية تعد دافعاً رئيسياً لليابان لتقديم المعونة لدول شرق آسيا، وفي هذا الإطار تزايدت معونات اليابان المقدمة لهذه الدول حتى بلغت نسبة 76٪ من إجمالي هذه المعونات لعام 1998 [28]. كما كان ضمان المصالح الاقتصادية يعد دافعاً أساسياً لليابان لممارسة دور سياسي في كل من قضيتي كوريا وكمبوديا، حيث كانت لها مصالح اقتصادية مع كوريا الجنوبية تمثلت في التجارة معها وإقامة الاستثمارات فيها، فضلاً عن مصالحها مع دول جنوب شرقي آسيا.

الإطار المؤسسي للسياسة الخارجية اليابانية

يقصد بالإطار المؤسسي للسياسة الخارجية اليابانية مؤسسات السياسة الخارجية والدور الذي تمارسه تلك المؤسسات في صنع السياسة الخارجية وماهية تأثيرها فيها، وتضم تلك المؤسسات البرلمان ومجلس الوزراء وبيروقراطية السياسة الخارجية والأحزاب وجماعات المصالح.

1. البرلمان (الدايت)

ينص الدستور الياباني في المادة الحادية والأربعين منه على أن البرلمان هو أعلى مؤسسة في سلطة الدولة، وأنه المؤسسة الوحيدة المختصة بصناعة القوانين كافة في الدولة[29].

وتشمل الاختصاصات المتعلقة بالسياسة الخارجية والتي يمنحها الدستور للبرلمان الياباني ما يلي[30]:

أ. الموافقة على المعاهدات ومشروعات القوانين المتعلقة بالسياسة الخارجية للدولة قبل أو بعد قيام مجلس الوزراء بعقدها، وذلك وفقاً لما تمليه الظروف.

ب . الموافقة على التشريعات الداخلية ذات الصلة بالسياسة الخارجية .

جـ . الموافقة على قرارات مجلس الوزراء بشأن تعبئة قوات الدفاع الوطني اليابانية .

وعلى الرغم من النص الدستوري المذكور سابقاً على أن البرلمان هو أعلى مؤسسة في سلطة الدولة وهو المؤسسة الوحيدة المختصة بصناعة القوانين كافة في الدولة ، فإنه من الناحية العملية لايكاد دوره يتعدى التصديق على المعاهدات ومشروعات القوانين التي يصوغها مجلس الوزراء أو الحزب الليبرالي الديمقراطي . وخلال الفترة 1947 ـ 1985 وطوال 107 دورات للبرلمان تم تقديم 615 مشروعاً ومعاهدة واتفاقية إليه وافق عليها جميعها ، وكان أحياناً يقوم بتأجيل مناقشة بعض هذه المعاهدات إلى دورات تالية للدورات التي تم تقديمها للمجلس فيها ، وعند مناقشتها في الدورات التالية كانت تتم الموافقة عليها[31] .

وهناك عاملان أساسيان أديا إلى ضعف دور البرلمان هما :

أ . في ظل النظام البرلماني الذي تطبقه اليابان يتمتع رئيس الوزراء بالأغلبية في مجلسي البرلمان ، ويمكّنه ذلك من تمرير مشروعات القوانين والمعاهدات التي يتبناها في البرلمان والتي يوافق عليها الحزب الحاكم الذي ينتمي إليه[32] .

ب . يحظى الحزب الليبرالي الديمقراطي منذ إنشائه عام 1955 بالأغلبية في مجلسي البرلمان ، مما مكّنه من السيطرة على البرلمان ، ومن ثم فإن

القوانين والمعاهدات التي يتبناها الحزب كانت تحظى بموافقة البرلمان عليها، كما أدى تمتع الحزب الليبرالي الديمقراطي بالأغلبية في مجلسي البرلمان إلى تمتعه أيضاً بالأغلبية في اللجان الداخلية للبرلمان.

2. مجلس الوزراء

أما مجلس الوزراء فيتولى سلطة تنفيذ السياسة الخارجية، حيث ينص الدستور الياباني على أن مجلس الوزراء هو الذي يتولى تنفيذ السياسة الخارجية اليابانية، وعقد المعاهدات مع دول العالم[33].

ويمارس رئيس الوزراء دوراً مهماً في صنع السياسة الخارجية اليابانية وذلك لاعتبارين؛ أحدهما أن الدستور يمنحه سلطة تعيين وزير الخارجية والوزراء الآخرين المعنيين بالشؤون الخارجية مثل وزير التجارة الدولية والصناعة، وهو في اختياره لهم يحرص على اتفاق توجهاتهم مع التوجهات التي يتبناها في مجال السياسة الخارجية. أما الاعتبار الثاني فهو أن رئيس الوزراء بوصفه رئيساً للحزب الحاكم يقوم باختيار رؤساء لجان الحزب المعنية بالشؤون الخارجية، ويمكنه من خلال ذلك أن يسيطر على المعارضة ضده في الحزب فيما يتعلق بالشؤون الخارجية وبناء اتحاد داخل الحزب حول قضايا السياسة الخارجية اليابانية[34].

ولا يعني ما سبق أن رئيس الوزراء الياباني له مطلق الحرية في صنع السياسة الخارجية اليابانية، حيث إن الأجنحة الحزبية التي يضمها الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم تضع قيوداً على حركة رئيس الوزراء، إذ يلتزم

الأخير بالحصول على موافقتها قبل تبنيه لمشروعات القوانين أو القرارات المرتبطة بالسياسة الخارجية، فعدم الحصول على موافقة هذه الأجنحة يمكن أن يدفعها إلى إقالة رئيس الوزراء من رئاسة الحزب وبالتالي من رئاسة الوزارة، وذلك كما حدث مع نيسوكو كيشي رئيس وزراء اليابان السابق، فعلى الرغم من أنه تم تجديد المعاهدة الأمريكية ـ اليابانية عام 1960 والتي تبناها كيشي فقد دفعته الأجنحة المعارضة لها في الحزب إلى تقديم استقالته[35].

3. بيروقراطية السياسة الخارجية

تشمل بيروقراطية السياسة الخارجية وزارة الخارجية ووزارة التجارة الدولية والصناعة.

أ. وزارة الخارجية: وتضم الوزير وعدداً من المكاتب التي يختص كل منها بإدارة السياسة الخارجية تجاه إحدى المناطق الجغرافية في العالم؛ وهذه المكاتب هي: مكتب الشؤون الآسيوية ومكتب شؤون شمال أمريكا ومكتب شؤون أمريكا اللاتينية والكاريبي ومكتب الشؤون الأوربية ومكتب شؤون الشرق الأوسط وأفريقيا، فضلاً عن مجموعة من المكاتب الأخرى مثل مكتب الشؤون الاقتصادية ومكتب التعاون الاقتصادي ومكتب المعاهدات ومكتب البحوث والتخطيط والتحليل والمعلومات[36].

ويضم مكتب الشؤون الآسيوية عدداً من الأقسام وهي: قسم السياسة الإقليمية وقسم شمال شرقي آسيا وقسم الصين والقسم الأول لجنوب شرقي آسيا والقسم الثاني لجنوب شرقي آسيا وقسم

جنوب غربي آسيا. ويختص مكتب الشؤون الآسيوية بتخطيط الأعمال المرتبطة بتشكيل السياسات تجاه الدول الآسيوية والتنسيق بين عمليات تطبيق تلك السياسات [37].

وتقوم عند إحالة مشروعات القوانين أو القرارات المرتبطة بالسياسة الخارجية إليها بتنقيح هذه المشروعات والتنسيق بينها وبين المشروعات الأخرى بحيث لا يحدث بينها أي تعارض[38].

ولا تقوم بدورها في معزل عن تأثير القوى الأخرى المشاركة في عملية صنع السياسة الخارجية، فخلال دراستها لمشروعات القوانين أو القرارات تقوم الوزارات الأخرى أو الجماعات التي لها مصلحة مرتبطة بهذه المشروعات باطلاع وزارة الخارجية على آرائها ومصالحها بشأن هذه المشروعات، علماً بأن هذه الجهات قد تبدي قبولها أو موافقتها على مشروع القانون والقرار أو قد ترفضه فتعمل على مراجعته أو عدم تمريره.

وقد تبنت وزارة الخارجية اليابانية مواقف كان من شأنها دعم جهود التنظيمات الإقليمية في المنطقة الآسيوية، وحسب وجهة نظرها فإن الانسحاب الأمريكي المتزايد من شؤون المنطقة منذ بداية السبعينيات فرض على اليابان أن تقدم دعماً ملموساً لجهود التنظيمات الإقليمية في منطقة شرق آسيا[39].

ب. وزارة التجارة الدولية والصناعة: وتضم الوزير ومجموعة من المكاتب التابعة للوزارة، ومنها مكتب سياسات التجارة الدولية

ومكتب إدارة التجارة الدولية ومكتب السياسة الصناعية ومكتب الصناعات الأساسية ومكتب السلع الصناعية الاستهلاكية[40].

وقد شاركت وزارة التجارة الدولية والصناعة في الإعداد لمؤتمرات رابطة دول جنوب شرقي آسيا (الآسيان) التي شاركت فيها اليابان وقدمت من خلالها المعونات لتلك الدول، كما شاركت في تأسيس بعض الآليات التي استهدفت مناقشة العلاقات بين اليابان ودول منطقة الآسيان [41].

4. الأحزاب وجماعات المصالح

تتألف الساحة الحزبية اليابانية من الأحزاب التالية:

أ. الحزب الليبرالي الديمقراطي: تأسس عام 1955 باندماج الحزبين الليبرالي والديمقراطي في حزب واحد هو الحزب الليبرالي الديمقراطي، ويتمتع الحزب بالأغلبية البرلمانية منذ تأسيسه مما مكنه من تشكيل الحكومات المتعاقبة[42].

ويعتمد الحزب بشكل أساسي على دعم قطاعات الأعمال له، فهو يعتمد على تأييد قطاعات الأعمال الزراعية وقطاعات الأعمال الصغيرة ومتوسطة الحجم لسياسته، كما يعتمد على تمويل اتحادات الأعمال لأنشطته، فمنذ نشأة الحزب تغطي اشتراكات أعضاء الحزب جانباً محدوداً من الالتزامات المالية للحزب والجانب الأكبر من الالتزامات تغطيه مساهمات اتحادات الأعمال.

ورغم أن الحزب الليبرالي الديمقراطي فقد أغلبيته في البرلمان عام 1989 وحل محله تحالف من أحزاب المعارضة، فإنه حصل على الأغلبية مرة أخرى عام 1994 وتولى رئاسة الوزراء رئيس الحزب الليبرالي الديمقراطي، وذلك وفقاً لأسس النظام البرلماني[43]. واتسمت توجهات رئيس الوزراء آنذاك كيزي أوبوتشي بالتركيز على إنعاش الأوضاع الاقتصادية والتخلص من آثار الأزمة الآسيوية التي عاناها الاقتصاد الياباني، وتركزت إصلاحاته على القطاع المصرفي[44].

ب. الحزب الاشتراكي الياباني: تأسس في 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1945، وقد عانى منذ آذار/ مارس 1947 الخلافات المستمرة بين الجناحين اليميني واليساري، والتي بدأت مع اتفاق الجناح اليميني مع الحزبين الديمقراطي والوطني التعاوني على تشكيل حكومات ائتلافية، وقد رفض الجناح اليساري ذلك الاتفاق، وامتدت الخلافات بين الجناحين الأساسيين للحزب إلى قضايا السياسة الخارجية، وقد تبنى الحزب الاشتراكي منذ عام 1950 الدعوة إلى الحياد الدائم لليابان في شرق آسيا ونادى بضرورة قيام اليابان بعقد معاهدات سلام مع كل الحلفاء الذين هزموها في الحرب العالمية الثانية، وعدم عقد معاهدة منفصلة مع الولايات المتحدة الأمريكية[45].

جـ. حزب الكوميتو: تأسس حزب الكوميتو (الحكومة النظيفة) في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 1946، ومنذ عام 1967 وحتى عام 1986 كان يعد حزب الكوميتو الحزب الثالث بين الأحزاب اليابانية من حيث

عدد المقاعد التي يحتلها في البرلمان، وهو حزب ديني ينتمي إلى مذهب سوكا جاكي وهو أحد مذاهب الديانة البوذية[46].

د. الحزب الاشتراكي الديمقراطي: تأسس في كانون الثاني/ يناير 1960 بانسلاخ عدد من أعضاء الجناح اليميني بالحزب الاشتراكي وقيامهم بتكوين الحزب الاشتراكي الديمقراطي[47].

هـ. الحزب الشيوعي: هو أقدم الأحزاب اليابانية القائمة، حيث تأسس عام 1922، وتبنى الدعوة إلى تحييد اليابان وذلك بإلغاء التحالف العسكري الأمريكي-الياباني، ويعد أحد الأسس التي تبناها الحزب في مجال السياسة الخارجية اتباع سياسة مستقلة تجاه كل من الاتحاد السوفيتي والصين[48]، وقد طبق الحزب الشيوعي هذه السياسة في نطاق توجهاته عندما أدان الغزو السوفيتي لتشيكوسلوفاكيا عام 1968 والاختبار النووي الذي أجرته الصين عام 1972. ومن جهة أخرى تبنى الحزب الشيوعي موقفاً معارضاً للخطوات التي اتخذتها اليابان وروسيا مؤخراً للتركيز على تحسين العلاقات الاقتصادية بينهما، وطالب في المقابل بالتركيز على حل مشكلة جزر الكوريل وإثبات اليابان لحقوقها فيها بالأسانيد القانونية المناسبة[49].

ويتضح مما سبق أن الحزب الليبرالي الديمقراطي باحتفاظه بالسلطة في اليابان بفعل الأغلبية البرلمانية التي ظل يحصل عليها منذ تأسيسه (باستثناء الفترة 1990-1994)، قد استطاع أن يسبغ صفة الاستمرارية على

السياسات التي يتبناها في منطقة شرق آسيا، بينما عانت أحزاب المعارضة الانقسامات الداخلية التي أضعفتها في مواجهة هذا الحزب، وانعكست على مواقفها في السياسة الخارجية؛ وأهمها الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي. ومع ذلك فقد مارست هذه الأحزاب تأثيراً في السياسة الآسيوية لليابان، حيث اضطلع الحزب الاشتراكي الديمقراطي على سبيل المثال بدور رئيسي في تطبيع العلاقات مع الصين[50].

أما جماعات المصالح في اليابان فهي:

أ. اتحادات الأعمال: ترجع بداية إنشاء الاتحادات التجارية والصناعية في اليابان إلى العشرينيات من القرن العشرين، حيث تأسست مجموعة من الاتحادات الكبرى عرفت باسم الزايباتسو، وتضم اتحادات مثل ميتسوي وميتسوبيشي وسومي تومو وياسودا، فضلاً عن اتحادات أخرى جديدة عرفت باسم الزايباتسو الجديدة[51].

وتتكون اتحادات الأعمال في اليابان من أربع مجموعات كبيرة وهي:

- اتحاد المنظمات الاقتصادية: ويضم التنظيمات الصناعية الكبرى في اليابان مثل اتحاد الحديد والصلب واتحاد شركات القوى الكهربائية واتحاد صانعي السيارات واتحاد الصناعات الكيماوية، ويضم أيضاً شركات التأمين والمصارف[52].

- الاتحاد الياباني للمديرين: تأسس عام 1948، وهو يمارس وظيفة التدخل لحل النزاعات التي تقوم بين العمال والإدارات في المصانع.

- الغرفة اليابانية للتجارة والصناعة: تأسست عام 1951، وسعت منذ إنشائها إلى دعم الصناعات الصغيرة وحمايتها، وقد تمكنت عام 1973 من إقناع الحكومة بتنفيذ خطة اقترحتها لدعم الصناعات الصغيرة، عن طريق إنشاء صندوق يمول هذه الصناعات بقيمة تريليون ين ياباني[53].

- اللجنة اليابانية للتنمية الاقتصادية: تأسست عام 1946 من مجموعة من رجال الأعمال بهدف دراسة مشكلات التنمية الاقتصادية في اليابان، وتقديم توصيات إلى الحكومة اليابانية متضمنة حلولاً لهذه المشكلات.

وتتمتع اتحادات الأعمال بعلاقات قوية مع البيروقراطية في اليابان، حيث إن عدداً كبيراً من رؤساء الشركات المكوِّنة لاتحادات الأعمال هم من المسؤولين السابقين بالوزارات التي تعنى بمصالح هذه الاتحادات، حيث قامت هذه الشركات بتعيينهم عند تركهم لمناصبهم، وتساعد علاقاتهم بالوزارات التي كانوا يعملون بها على تسهيل تحقيق مصالح اتحادات الأعمال.

كانت اتحادات الأعمال إحدى القوى الأساسية الدافعة إلى تطبيع العلاقات مع كوريا الجنوبية عام 1965، حيث رأت أن تطبيع العلاقات مع كوريا الجنوبية يُعَدُّ خطوة مهمة لدفع العلاقات الاقتصادية بين البلدين وتحقيق منافع اقتصادية لليابان من خلال التجارة مع كوريا الجنوبية وإقامة الاستثمارات اليابانية فيها[54]. وقد مارس رجال الأعمال اليابانيون الدور الأساسي في صياغة عناصر

وشروط الاتفاق الاقتصادي الذي كان التوصل إليه عاملاً حاسماً في التوصل للاتفاق النهائي بين البلدين[55].

كما أدت اتحادات الأعمال دوراً أساسياً في التغلب على المشكلات التي واجهت العلاقات الاقتصادية بين اليابان والصين عام 1979، عندما قامت الصين من جانب واحد - بسبب نقص التمويل - بإلغاء العديد من عقود التوريد التي أبرمتها مع عدد من رجال الأعمال والبيوت التجارية في اليابان، وقد تدخلت اتحادات الأعمال لحل هذه المشكلة التي أدت إلى حدوث انخفاض هائل في معدلات التجارة بين اليابان والصين[56].

ب. اتحادات العمال: ترجع بداية تأسيسها إلى عام 1897، عندما تأسس تجمع لتشكيل اتحادات العمال. ويوجد في اليابان اتحادان أساسيان للعمال هما:

- اتحاد السوهيو (المجلس العام لنقابات العمال)، ويضم 5.3 ملايين عامل يمثلون نصف عدد المنضمين إلى التنظيمات العمالية. ويرتبط اتحاد السوهيو بعلاقة وثيقة مع الحزب الاشتراكي، حيث يؤيد هذا الاتحاد سياسات الحزب ويقوم بتمويل أنشطته[57].

- اتحاد الدومي (الاتحاد العام لتنظيمات العمال) ويتبناه الحزب الاشتراكي الديمقراطي المنشق عن الحزب الاشتراكي عام 1960. وقد تبنى الجناح اليساري في الحركة العمالية اليابانية رفض سياسات اليابان المؤيدة للولايات المتحدة الأمريكية ورفض تجديد المعاهدة الأمريكية ـ اليابانية عام 1960[58].

5. تأثير المؤسسات في السياسة الخارجية اليابانية

تتمثل أبرز عناصر تأثير المؤسسات في السياسة الخارجية اليابانية إجمالاً في قدرة الحزب الليبرالي الديمقراطي على الاستمرار في تولي الحكم في ظل طبيعة النظام البرلماني التي مكنته من التمتع بالقوة النسبية في مواجهة المؤسسات الأخرى والتي مكنته أيضاً من تنفيذ توجهاته في مجال السياسة اليابانية تجاه منطقة شرق آسيا بعد تحسين العلاقات معها، بعد أن كانت قد تدهورت بفعل الاحتلال الياباني لدول هذه المنطقة.

العوامل والمتغيرات الخارجية

يقصد بالعوامل القيم والمصالح الرئيسية المؤثرة في السياسة الخارجية والتي تتسم بالثبات النسبي، أما المتغيرات فهي العناصر المؤثرة في السياسة الخارجية والتي تتسم بالتغير.

تشمل العوامل والمتغيرات الخارجية كلاً من العوامل والمتغيرات الإقليمية والدولية.

1. العوامل والمتغيرات الإقليمية

وتشمل توازنات القوى الإقليمية في شرق آسيا، والتطور الاقتصادي لدول هذه المنطقة:

أ. توازنات القوى الإقليمية في شرق آسيا: تتفوق كل من اليابان والصين على الدول الأخرى في منطقة شرق آسيا من حيث إجمالي

المقـومـات التي تشـمل عـدد السكان والقـوى الاقتـصـادية والقـوة العسكرية الفعلية أو المحتملة، وقد اتسم سلوك هاتين الدولتين بأن كلاً منهما تسعى لزيادة قوتها مقارنة بقوة الدول الأخرى باستخدام وسائل قوتها الذاتية العسكرية وغير العسكرية، ويلاحظ فيما يتعلق بالقوة العسكرية لليابان أن نسبة إنفاقها العسكري لا تزيد سنوياً عن 1٪ من الناتج القومي الإجمالي[59].

وهناك ملاحظتان أساسيتان بشأن العلاقة بين تطور وضع اليابان اقتصادياً وزيادة قوتها العسكرية؛ أولاهما أن الزيادة الهائلة في الناتج القومي الإجمالي لليابان أدت إلى زيادة القيمة المخصصة للإنفاق العسكري فيها، رغم عدم زيادة النسبة المخصصة لهذا الإنفاق عن 1٪ من الناتج القومي الإجمالي، بسبب القيود التي فرضت عليها في هذا المجال بعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية. والملاحظة الثانية أن التقدم الاقتصادي الذي حققته اليابان والتقدم التقني كذلك قد خلقا لديها إمكانية زيادة قوتها العسكرية سواء التقليدية أو النووية، وإن ظلّت اليابان ملتزمة بالقيود السابق ذكرها على استخدام هذه القوة[60].

وإجمالاً، فقد أدى النمو الهائل في القوة الاقتصادية اليابانية إلى تطور إيجابي من ناحية وضع اليابان في توازنات القوى بشرق آسيا كما كان النمو الاقتصادي الياباني عاملاً أساسياً في تشجيع اليابان على ممارسة دور في قضايا شرق آسيا السياسية باستخدام جزء من مواردها الاقتصادية، وهو ما يظهر من دراسة موقف اليابان من تلك القضايا في المحور الثاني من هذه الدراسة.

ب. التطور الاقتصادي لدول شرق آسيا: خلال السبعينيات من القرن العشرين ازداد ثقل منطقة شرق آسيا وتأثيرها في العالم بسبب النمو الاقتصادي الملحوظ الذي حققه العديد من دولها، فقد أعقب تحقيق اليابان معدلات نمو مذهلة خلال الستينيات أن حققت مجموعة دول آسيوية أخرى معدلات نمو ملحوظة في السبعينيات، وهي كوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج وسنغافورة، والتي أطلق عليها الدول حديثة العهد بالتصنيع، ثم ما حققته أربع دول من دول الآسيان وهي تايلند وماليزيا والفلبين وإندونيسيا من معدلات نمو راوحت بين 6 و8٪ سنوياً[61] (انظر الجدول 2).

لقد أدى النمو الاقتصادي السريع الذي حققه العديد من الدول الآسيوية خلال السبعينيات بشكل أساسي إلى فتح المجال للتعاون الاقتصادي في منطقة أوسع تضم إجمالاً الدول المطلة على المحيط الهادي، ومنها الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (كندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وأستراليا ونيوزلندا) ودول الآسيان والدول الآسيوية حديثة العهد بالتصنيع. وبشكل عام فإن المراحل المختلفة من النمو الاقتصادي للدول المطلة على المحيط الهادي أدت إلى زيادة الاعتماد المتبادل فيما بينها، وقد اتضح ذلك في زيادة التجارة البينية خلال السبعينيات حيث أصبحت التجارة مع دول المحيط الهادي تقدر بأكثر من نصف حجم التجارة الكلية لكل من هونج كونج وإندونيسيا وماليزيا وسنغافورة وتايلند[62].

أما اليابان على وجه الخصوص فبسبب حجم اقتصادها الكبير واستهلاكها الضخم من السلع المصنعة الخفيفة ثم الثقيلة، أصبح لاقتصادها ثقل كبير بين الدول الآسيوية، فضلاً عن أن التقلبات في سعر صرف الين الياباني وتحركات دوائر الأعمال اليابانية لها آثار على النشاط الاقتصادي في تلك الدول الآسيوية.

الجدول (2)

متوسط معدل النمو السنوي لمجموعة دول آسيوية في الفترة 1977ـ 1981 ومعدل النمو لها عامي 1996 و2000

الدولة	متوسط معدل النمو 1977ـ 1981	معدل النمو عام 1996	معدل النمو عام 2000
كوريا الجنوبية	6.5٪	7.2٪	8.8٪
تايوان	8.6٪	6.6٪	6.5٪
هونج كونج	10.9٪	5٪	8٪
إندونيسيا	8.2٪	7.8٪	1٪
الفلبين	6.2٪	5.2٪	3.5٪
تايلند	7.3٪	8.6٪	4.3٪
ماليزيا	7.8٪	8.1٪	8٪
سنغافورة	8.7٪	5.8٪	7.9٪

المصادر:

1. *Asian Security* (Tokyo: Center For Peace and Security, 1985), 53.
2. **التقرير الاستراتيجي العربي 1996**(القاهرة: مؤسسة الأهرام، 1997)، ص175.
3. **تقرير اتجاهات اقتصادية استراتيجية 2000** (القاهرة: مؤسسة الأهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2001)، ص65.

2. العوامل والمتغيرات الدولية

تشمل العوامل والمتغيرات الدولية العلاقات الأمريكية ـ اليابانية والمحددات الاقتصادية الدولية.

أ. العلاقات الأمريكية ـ اليابانية: هناك انعكاسات أساسية للعلاقات الأمريكية ـ اليابانية على مضمون السياسة الخارجية لليابان وتوجهاتها ودورها في منطقة شرق آسيا، فمنذ الاحتلال الأمريكي لليابان عام 1945 قامت الولايات المتحدة الأمريكية انطلاقاً من اعتبارات الحرب الباردة بدعم ربط الاقتصاد الياباني باقتصادات دول منطقة جنوب شرقي آسيا وتوجيه الدعم اللازم له لتحقيق ذلك الربط، وذلك بهدف منع التغلغل الشيوعي في المنطقة، ويمكن القول إن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية هي التي أرست الأساس للنفوذ الاقتصادي الياباني في منطقة جنوب شرقي آسيا[63]، والذي أصبح يفوق النفوذ الاقتصادي الأمريكي فيها منذ بداية الستينيات وظل ينمو تدريجياً حتى عام 1985.

ويضاف إلى أبعاد أهمية العلاقات الأمريكية ـ اليابانية في تحديد السياسة الشرق آسيوية لليابان أن التغيرات في السياسة الأمريكية مع بداية السبعينيات أدت إلى انتهاج اليابان لسياسات تعّبر عن قدر من الاستقلال عن السياسة الأمريكية في منطقة شرق آسيا وتوسيع دورها في المنطقة[64].

ويمكن رصد أربع مراحل أساسية لتطور العلاقات الأمريكية ـ اليابانية وهي[65]:

- المرحلة الأولى (1945 ـ 1951) : وهي مرحلة الاحتلال الأمريكي لليابان، ويمكن التمييز في هذه المرحلة بين فترتين رئيسيتين؛ الأولى (1945 ـ 1947)، حرمت فيها الولايات المتحدة الأمريكية اليابان من ممتلكاتها الإقليمية في منطقة شرق آسيا، ولم تسع لقيام روابط بين اليابان وأي من دول المنطقة. والفترة الثانية (1947 ـ 1951)، تغيرت فيها السياسة الأمريكية إلى ربط الاقتصاد الياباني باقتصادات دول جنوب شرقي آسيا لمواجهة الشيوعية في منطقة جنوب شرقي آسيا، إذ قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتمويل تجارة اليابان مع دول جنوب شرقي آسيا، بحيث تقوم هذه الدول بتصدير المواد الخام اللازمة للصناعة اليابانية وتقوم اليابان بتصدير السلع المصنعة لهذه الدول، على أن تمارس الولايات المتحدة الأمريكية دور الممول لاستمرار التجارة مع تقديمها المواد والعناصر اللازمة لقيام الصناعة في اليابان[66].

- المرحلة الثانية (1951 ـ 1960) : وهي المرحلة التي حصلت اليابان في بدايتها على الاستقلال، غير أنها ظلت تابعة سياسياً للولايات المتحدة الأمريكية في شرق آسيا ومعتمدة بشكل كامل على الدعم الاقتصادي من الولايات المتحدة الأمريكية[67].

- المرحلة الثالثة (1960 ـ 1970) : وفي هذه المرحلة بدأت اليابان بتمويل تعاملاتها التجارية في جنوب شرقي آسيا بشكل مستقل عن الولايات المتحدة الأمريكية، لكنها ظلت تابعة لها في مواقفها من قضايا شرق آسيا السياسية[68].

- المرحلة الرابعة (1970 ـ 2000) : خلال هذه المرحلة تخطت اليابان في نفوذها الاقتصادي في شرق آسيا الولايات المتحدة الأمريكية، ودفعت التغيرات في السياسة الأمريكية بشرق آسيا مع بداية تلك المرحلة اليابان إلى أن تكون أكثر مشاركة في قضايا شرق آسيا.

وقد بدأت هذه المرحلة مع مواجهة اليابان في بداية السبعينيات تغيرات أساسية في السياسة الخارجية الأمريكية على المستوى العالمي بشكل عام وفي منطقة شرق آسيا على وجه الخصوص، ودفعتها تلك التغيرات إلى اتباع سياسة خارجية تتسم بقدر من الاستقلالية عن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، مع زيادة جهودها لتحقيق أمنها وعدم الاعتماد بشكل كامل على الولايات المتحدة في ذلك[69].

وقد شهدت بداية السبعينيات التطبيق العملي لمبدأ نيكسون، حيث بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بالتقارب مع الصين وقام الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون بزيارتها عام 1972، ومن ناحية أخرى بدأت الولايات المتحدة بتخفيض قواتها العسكرية في آسيا[70].

ولقد أدت التغيرات الأمريكية إلى إضعاف الثقة اليابانية التقليدية في الاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق أمنها، فقامت اليابان باتخاذ عدد من الخطوات الدبلوماسية في سياستها الخارجية تعبر عن قدر من الاستقلالية عن السياسة الخارجية الأمريكية، حيث قامت بالاعتراف بحكومة منغوليا[71]، ووقعت اتفاقاً مع الاتحاد السوفيتي يتضمن تطوير حقول النفط في منطقة سيبيريا[72]، كما

اتجهت إلى دعم دول منظمة آسيان في محاولة لملء الفراغ الذي تركه تقليص الدور الأمريكي في المنظمة[73]، إذ قامت بزيادة حجم المعونات المقدمة إليها مع التعهد لهذه الدول بأنها لن تستخدم القوة العسكرية ضدها مرة أخرى، على غرار ما قامت به قبل الحرب العالمية الثانية[74].

وعلى الرغم مما سبق فإن أحد الثوابت الرئيسية في السياسة الخارجية اليابانية كما تؤكد القيادات اليابانية أن اليابان بحاجة إلى التحالف القوي مع الولايات المتحدة الأمريكية لأنه ساعد على تأكيد الأمن في منطقة آسيا ـ المحيط الهادي خلال فترة الحرب الباردة، بل إن السياسة اليابانية ترى أن العلاقات القائمة على التعاون المتبادل والأمن بين البلدين تظل هي حجر الأساس لتحقيق السلام والاستقرار الإقليمي في منطقة آسيا ـ المحيط الهادي في مطلع القرن الحادي والعشرين[75].

ب. المحددات الاقتصادية الدولية (أزمة النفط): بدأت مع مطلع السبعينيات الهيمنة التقليدية لمصالح الأعمال الأوروبية والأمريكية القائمة على تجارة النفط العالمية في التقلص وذلك مع مطالبة الدول المنتجة للنفط بزيادة الأسعار، فضلاً عن قيام العديد منها في منطقة الشرق الأوسط بتأميم شركات النفط الأجنبية ومنها المملكة العربية السعودية وليبيا[76]. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1973 قررت منظمة الأقطار المصدرة للبترول (أوبك) زيادة أسعار النفط من 1.8 دولار للبرميل إلى 11.6 دولاراً مع تخفيض الكمية المنتجة بنسبة 10 ـ 20٪

من إجمالي الإمدادات النفطية[77]، وقد ترتب على نقص إمدادات النفط وارتفاع أسعاره آثار سلبية بالنسبة إلى الاقتصاد الياباني، حيث انخفض معدل نمو الناتج القومي الياباني وزادت أسعار السلع الاستهلاكية في اليابان عام 1974 بمقدار 25٪ وانخفض استهلاك اليابان من النفط بمقدار 3٪[78].

وقد دفعت أزمة النفط والآثار السلبية التي نتجت عنها اليابان إلى الاتجاه إلى تنويع مصادر الحصول على النفط وموارد الطاقة الأخرى، وتخفيض الكميات التي تستوردها من منطقة الشرق الأوسط وزيادتها من المناطق الأخرى المنتجة له في العالم[79]، وكان لكل ما سبق آثار إيجابية على علاقات اليابان الاقتصادية بدول منطقة شرق آسيا، حيث احتلت هذه المنطقة مركز الصدارة بين المناطق التي زودت اليابان باحتياجاتها النفطية بعد منطقة الشرق الأوسط[80].

وقد قامت اليابان بتوقيع اتفاق اقتصادي مع الصين عام 1977 [81]، يضمن استيراد 47 مليون طن من النفط الخام خلال السنوات الخمس التالية لتوقيع الاتفاق، كما اعتمدت على إندونيسيا وماليزيا في استيراد الغاز الطبيعي[82].

وقد اتجهت إلى زيادة حجم معوناتها الخارجية لدول منطقة شرق آسيا في إطار سعيها إلى تأمين مصادر حصولها على المواد الخام.

السياسة الخارجية اليابانية
وقضايا شرق آسيا السياسية

يدرس هذا المحور خمسة مواقف لليابان من قضايا شرق آسيا السياسية وهي: قضية وحدة الصين ومسألة عودة هونج كونج إلى السيادة الصينية، والصراع السوفيتي ـ الصيني، والقضية الفيتنامية، وقضية الوحدة الكورية والتوتر في شبه الجزيرة الكورية، وقضية كمبوديا. كما نتناول فيه الدور الياباني في شرق آسيا بعد الحرب الباردة.

ويمكن التمييز بين مرحلتين رئيسيتين اختلفتا من حيث الخصائص التي اتسم بها تعامل اليابان مع قضايا شرق آسيا السياسية: المرحلة الأولى التي تمتد من عام 1945 حتى مطلع السبعينيات، وقد اتسمت مواقف اليابان من قضايا شرق آسيا السياسية خلالها بالتبعية للولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن الثقل النسبي للمحددات الاقتصادية في تحديد مواقف اليابان من هذه القضايا. أما المرحلة الثانية التي تمتد من مطلع السبعينيات حتى عام 2000، فقد اتسم فيها تعامل اليابان مع قضايا شرق آسيا السياسية بقدر كبير من حرية الحركة والاستقلالية عن السياسة الأمريكية، فضلاً عن بروز الاعتبارات السياسية والاستراتيجية بشكل أساسي إلى جانب الاعتبارات الاقتصادية في تحديد مواقف اليابان من قضايا شرق آسيا، ويتمثل التطبيق العملي لذلك التحول في موقفي اليابان من قضيتي كوريا وكمبوديا خلال تلك المرحلة.

موقف اليابان من قضية وحدة الصين

يمكن تناول موقف اليابان من قضية وحدة الصين بدراسة الموقف الياباني من الاعتراف بجمهورية الصين الشعبية ممثلاً لدولة الصين، والموقف الياباني من مسألة عودة هونج كونج إلى السيادة الصينية.

1. الموقف الياباني من الاعتراف بجمهورية الصين الشعبية ممثلاً للصين كدولة

ترجع أهمية موقف اليابان من هذه القضية إلى خصوصية وضع العلاقات بين اليابان والصين تاريخياً وسياسياً واستراتيجياً، فضلاً عن وجود العديد من القوى السياسية في اليابان التي لديها اهتمام متزايد بتقوية العلاقات بجمهورية الصين الشعبية. وسوف يتم دراسة هذا الموقف بتناول نشأة المشكلة وتطور الموقف الياباني منها ثم استقراء العوامل التي أدت إلى إحداث تغيير في الموقف الياباني.

أ. نشأة المشكلة: ترتب على الاعتراف الياباني بحكومة تايوان ممثلاً شرعياً لدولة الصين، ومقاطعة نظام بكين اقتصادياً آثار سلبية على العلاقات اليابانية بالصين. وقد حاولت الصين دفع اليابان إلى تغيير سياستها والاعتراف بها بدلاً من تايوان ممثلاً لدولة الصين. وقد أدت مجموعة من القوى السياسية في اليابان أدواراً مهمة لتحقيق التغيير في الموقف الياباني من الاعتراف بالصين، وشملت هذه القوى الحزب الاشتراكي الديمقراطي وجماعات رجال الأعمال التي لها مصالح تجارية مع الصين[83].

ب. السياسة الصينية لدفع اليابان إلى الاعتراف بها: أدت السياسة الصينية التي سعت إلى دفع اليابان إلى الاعتراف بها دوراً رئيسياً في تغيير الموقف الياباني من الاعتراف بتايوان إلى الاعتراف بالصين. وقد حاولت الصين تطوير وتنمية روابط تجارية وثقافية وسياسية مع قطاع كبير من الشعب الياباني، وذلك بما يؤدي إلى تقوية القوى المؤيدة للصين في اليابان وتحريكها لممارسة ضغوط على الحكومة اليابانية لتغيير سياستها والاعتراف بها ممثلاً شرعياً لدولة الصين وإلغاء معاهدة السلام التي عقدتها اليابان مع حكومة تايوان عام 1952، وقد شملت الجماعات التي سعت الصين لتنمية علاقتها بها أحزاب اليسار ورجال الأعمال الراغبين في التجارة مع الصين والمنظمات الشعبية واتحادات العمال[84].

ومع أن موقف اليابان لم يتغير رسمياً تجاه الصين طوال عقد الستينيات، إلا أن الحكومة اليابانية بدأت مع مطلع الستينيات بالموافقة على عودة العلاقات التجارية بين الدولتين، والواقع أن ضغوطاً مورست على الحكومة اليابانية قامت بها قوى اقتصادية وسياسية مؤيدة لعودة العلاقات التجارية بين البلدين أدت إلى موافقة الحكومة اليابانية في عهد رئيس الوزراء يوشي أكيدا على ذلك عام 1962، وقد ضمت هذه القوى من الناحية الاقتصادية المؤسسات التجارية التي كانت تتعامل مع الصين وأهمها مؤسسة أوساكا، وبناء على ذلك فإنه مع مطلع عام 1960 كانت هناك 200 شركة يابانية تتعامل تجارياً مع الصين، فضلاً عن أنه كان هناك العديد من القيادات

في الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم لديها الرغبة في تطبيع العلاقات بين اليابان والصين[85].

جـ. التحول في الموقف الياباني إلى الاعتراف بالصين: أدت مجموعة من العوامل إلى تزايد الضغوط السياسية على الحكومة اليابانية للاعتراف بحكومة الصين وتطبيع العلاقات معها، وتمثلت هذه العوامل في زيارة وزير الخارجية الأمريكي آنذاك هنري كيسنجر للصين عام 1971 ثم زيارة الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون لها في العام التالي[86]، وموافقة الولايات المتحدة الأمريكية في العام الذي سبق زيارة نيكسون على أن تحصل حكومة الصين على مقعد في الأمم المتحدة بدلاً من تايوان[87].

وقد قامت المؤسسات اليابانية الراغبة في تطبيع العلاقات مع الصين بسحب تأييدها من إيزاكو ساتو رئيس الوزراء الياباني الذي رفض تطبيع العلاقات مع الصين، مما أدى إلى هزيمته أمام كاكوي تاناكا المؤيد لتطبيع العلاقات مع الصين في انتخابات رئاسة الحزب الحاكم عام 1972 [88].

لقد استطاعت الصين من خلال الاتصالات التي أقامتها المشاركة في خلق مناخ عام في اليابان يؤيد تطبيع العلاقات معها.

د. اليابان والمرحلة الحالية من تطور قضية وحدة الصين: عندما قامت اليابان بتطبيع علاقاتها مع الصين عام 1972، قطعت علاقاتها الدبلوماسية بتايوان، ويرجع ذلك إلى تجاوب اليابان مع المطالب الصينية التي أصرت على قطع اليابان لعلاقاتها بتايوان. وعلى الرغم

من ذلك فقد قامت الحكومتان اليابانية والتايوانية بتأسيس مكاتب لإصدار جوازات سفر، وقد حاولت الصين أن تعطل الاستثمارات اليابانية في تايوان، لكنه مع تحسن العلاقات التايوانية ـ الصينية عن طريق تشجيع الاستثمارات التايوانية في الصين والتوسع في التجارة غير المباشرة بين البلدين، لم تحدث عراقيل في طريق التوسع في العلاقات التايوانية ـ اليابانية[89].

أما التطورات بشأن قضية وحدة الصين فقد طرحت الصين اقتراحاً ينص على إقامة دولة واحدة ونظامين في كل من بكين وتايبيه، وقد قوبل هذا الاقتراح بمزيج من الأمل والشك في طوكيو وتايبيه، وتمثل الموقف الياباني في عنصرين رئيسيين؛ أولهما أن يتم حل القضية سلمياً ودون تدخل عسكري من الصين، وثانيهما أن يسمح للتايوانيين بممارسة درجة عالية من الاستقلال بحيث يستطيع شعب تايوان أن يحكم نفسه بنفسه، مع التأكيد على أنه ليس من الحكمة للصين أن تسعى إلى السيطرة المركزية على تايوان[90]. غير أن وضع القضية في العلاقات اليابانية ـ الصينية قد تجدد عام 1996 مع إعلان اليابان عن الخطوط العريضة للاتفاق المهم بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان الذي سيشمل تعاون البلدين عسكرياً في المناطق المحيطة باليابان والتي فسرتها اليابان بأنها تايوان[91].

وقد أثار الاتفاق ردود فعل غاضبة للغاية من جانب حكومة بكين، وكانت مبررات الغضب الصيني أن مثل هذا التعاون يعد انتهاكاً لسيادة الصين، كما قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية،

حيث تعتبر الصين تايوان جزءاً من أراضيها[92] . أما اليابان فقد حاولت تهدئة الموقف فأكد رئيس وزرائها ريوتارو هاشيموتو للقيادة الصينية حينذاك أن العلاقات الأمنية بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية لا تستهدف الصين[93] .

وأكدت اليابان في علاقاتها مع الصين ثلاثة أبعاد هي: ضرورة الاعتراف بالخلافات القائمة بين البلدين في النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتوسيع نطاق الحوار المتبادل وبخاصة فيما يتعلق بالقضايا الأمنية، وإقامة نظام أو آلية تستطيع بواسطتها طوكيو وبكين التعاون والتحاور بشأن القضايا الآسيوية والدولية.

وقد تمثل موقف الصين إزاء هذه المسألة في أنها لن تعترض على توقيع اتفاق أمني بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان مادام لم يتضمن في نطاقه تايوان، كما اشترطت أيضاً أن يكون هذا الاتفاق ملتزماً بحدود الدستور الياباني الذي يحظر توسع اليابان عسكرياً خارج حدودها[94] .

2. الموقف الياباني من مسألة عودة هونج كونج إلى السيادة الصينية

سوف نتناول هنا المصالح الاقتصادية لليابان في هونج كونج، باعتبارها محدداً للسياسة الخارجية اليابانية تجاه مسألة عودة هونج كونج إلى السيادة الصينية، ثم نتناول أهداف السياسة الخارجية اليابانية ووسائلها تجاه تلك المسألة.

أ. المصالح اليابانية في هونج كونج: تعد نوعية النظام السياسي الذي ستتبعه هونج كونج بشكل فعلي ذات أهمية كبيرة لمصالح اليابان،

وذلك لأنه منذ أن أصبحت هونج كونج جذابة للتجار والمستثمرين بوصفها ميناءً حراً ومركزاً مالياً إقليمياً تزايدت الاستثمارات اليابانية فيها بشكل مطرد، وفي هذا الإطار تتضح ضخامة حجم الاستثمارات والتعاملات التجارية بين طوكيو وهونج كونج، فطبقاً للإحصاءات المتاحة تأتي اليابان في المرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة الأمريكية والصين من حيث حجم التبادل التجاري مع هونج كونج، كما أن طوكيو تحتل المرتبة الثانية بعد واشنطن من حيث حجم الاستثمارات في هونج كونج، وطبقاً لإحصاءات عام 1995 فإن واردات اليابان من هونج كونج بلغت 18.3 مليار دولار وتقدر بحوالي 16.6٪ من حجم وارداتها الإجمالية، أما الصادرات اليابانية لهونج كونج فبلغت 10.5 مليارات دولار، وبلغ حجم استثماراتها فيها 15 مليار دولار[95] . كما يبلغ عدد المصارف اليابانية العاملة في هونج كونج 68 مصرفاً وتبلغ أرصدتها 7.8 تريليونات دولار، ويمثل هذا العدد نصف عدد المصارف العاملة في هونج كونج[96] .

ب. أهداف ووسائل السياسة اليابانية تجاه مسألة عودة هونج كونج إلى السيادة الصينية: انطلاقاً من المصالح الاقتصادية المتنامية لليابان في هونج كونج حدّدت اليابان أهدافها تجاه مسألة عودة هونج كونج إلى السيادة الصينية، حيث تمثل أول الأهداف في سعي اليابان إلى أن تستمر هونج كونج في التمتع برخائها واستقرارها والحرية الممنوحة لها لممارسة نشاطها الاقتصادي والسياسي فضلاً عن استمرار الأنشطة القائمة بها، حيث إن اتجاه الصين إلى تشديد قبضتها على هونج كونج سوف يقضي على فرص الاستثمار فيها، وتمثل الهدف الثاني في

استمرار الحفاظ على الوضع القائم في هونج كونج ضمن المبدأ الذي وضعته الصين وهو دولة واحدة ونظامان.

ولتحقيق الهدفين السابقين تبنت اليابان ثلاث وسائل هي[97]:

- مواصلة استثمار أموال كثيرة في هونج كونج.
- إبلاغ القيادات الصينية بأهمية الحفاظ على هونج كونج بوصفها منطقة مفتوحة وحرة للاستفادة من الاستثمار فيها، من خلال الحوار السياسي مع الصين على مختلف المستويات، كما أن إظهار ثقة اليابان في القيادة الصينية يمكن أن يكون حافزاً للإبقاء على الأوضاع الحالية.
- تأمل اليابان عبر المنظمات الإقليمية مثل منظمة التعاون الاقتصادي لبلدان آسيا والمحيط الهادي (أبيك) تشجيع هونج كونج على السير في طرق تحقق مصالحها، وأن يكون لها قدر من الاستقلال في إدارة شؤون سياستها.

وترى اليابان أنه بعد أن أعلنت الصين التزامها بتطبيق مبدأ دولة واحدة ونظامين فإن الجزيرة ستتمتع باستقلال كبير، وأنها تريد منح الثقة في نية القيادة الصينية، لأن هونج كونج مجرد خطوة على الطريق، فنجاح تجربة الصين في هونج كونج قد يساعد على عودة تايوان إليها بشكل سلمي[98].

الموقف الياباني من الصراع السوفيتي ـ الصيني

في بداية السبعينيات دخلت اليابان في نطاق التفاعلات مع كل من الصين والاتحاد السوفيتي فيما يتعلق بالصراع بينهما، وذلك لاعتبارات

اقتصادية واستراتيجية أبرزها سعي الدولتين إلى الاستفادة من القدرات الاقتصادية لليابان لصالح كل منهما، وقد كانت هناك ثلاث قضايا تمحور حولها تفاعل اليابان مع الدولتين وهي: مشكلة الحدود بين الاتحاد السوفيتي واليابان حول جزر الكوريل من ناحية، وبين اليابان والصين حول جزر سينكاكو من ناحية أخرى، والمفاوضات بشأن عقد معاهدة السلام والصداقة اليابانية - الصينية، والعلاقات الاقتصادية بين اليابان والاتحاد السوفيتي من ناحية واليابان والصين من ناحية أخرى. وسوف نتناول كل قضية على حدة.

1. مشكلة الجزر المتنازع عليها بين اليابان والاتحاد السوفيتي والتدخل الصيني فيها

تعتبر جزر الكوريل مجموعة من الجزر الصغيرة المتناثرة بمساحة 1200 كيلومتر مربع في خليج أوخوتسك، وتقع بين جزيرة هوكايدو في أقصى الطرف الشمالي للحدود اليابانية وشبه جزيرة كماشكا.

ولما تم توقيع اتفاقية سان فرانسيسكو عام 1951 تنازلت اليابان فيها عن كل مطالبها في جزر الكوريل، على الرغم من أن الوفد الياباني أشار إلى أن اليابان حصلت على هذه الجزر بموجب معاهدة عام 1875 في مقابل جزيرة سخالين، ولم يعلق أحد من أعضاء الدول الأخرى في المؤتمر على ذلك[99].

واستمر الإصرار الياباني على أن ملكية جزر الكوريل تعود لليابان أثناء تفاوضها مع الاتحاد السوفيتي في لندن عام 1955 لعقد معاهدة سلام بينهما، فقد قدم الاتحاد السوفيتي صفقة تتضمن أن تظل جزيرتا هايوميش

وشايكوتان تحت سيطرة الاتحاد السوفيتي في حين تعود باقي جزر الكوريل وجنوب سخالين لليابان، ولكن اليابان رفضت هذه الصفقة[100].

ومع بداية السبعينيات واجه الاتحاد السوفيتي عدداً من التطورات جعلته يدرك أنه مواجه بتهديد يتمثل في احتمال قيام تحالف صيني-ياباني-أمريكي ضد مصالحه، وأبرز هذه التطورات تحسن العلاقات بين اليابان والصين وتطبيع العلاقات بينهما وتبلور الوفاق الصيني-الأمريكي. وبناء على ذلك فقد تحرك الاتحاد السوفيتي بهدف إبعاد اليابان عن الاشتراك في تحالف ضده[101]، وبدأ يبدي بعض المرونة في موقفه تجاه قضية الجزر حيث أشار البيان الختامي لزيارة رئيس وزراء اليابان كاكوي تاناكا للاتحاد السوفيتي عام 1973 إلى أن هناك قضايا لم تحل حتى الآن منذ الحرب العالمية الثانية، وعلى الرغم من أن الوفد الياباني لم يتناول بالتحديد مشكلة الجزر فإن مسؤولين يابانيين قالوا إن اليابان لم تقبل أن تنتهي المحادثات بصياغة بيان مشترك إذا لم يتعهد الاتحاد السوفيتي بإعادة هذه الجزر إلى اليابان، فضلاً عن ذلك فإن رئيس الوزراء تاناكا ضغط على الاتحاد السوفيتي لإعادة الجزر مقابل اشتراك اليابان في تعمير منطقة سيبيريا بالاتحاد السوفيتي[102].

وقد بدأ تدخل الصين في هذه القضية مع قيام وفد صيني بزيارة جزيرة هوكايدو اليابانية وقيامه بانتقاد موسكو لرفضها إعادة الجزر الشمالية لليابان، فضلاً عن ذلك فإن الصين أبدت تأييدها لموقف اليابان بشأن مشكلة الجزر واستعدادها للتدخل العسكري إذا لزم الأمر[103]، أما اليابان فإنها انتقدت التدخل الصيني في هذه المشكلة، وكانت وجهة نظر كيشي

ميزاوا وزير خارجيتها آنذاك أن قضية الجزر الشمالية مسألة ثنائية بحتة بين اليابان والاتحاد السوفيتي، ومن هذا المنظور فإن التدخل من جانب دولة أخرى لن يقدم نفعاً ولن يساعد على التوصل إلى تسوية للنزاع[104].

وواقع الأمر أن تدخل الصين في هذه المشكلة كان من شأنه أن يؤدي إلى إثارة الاتحاد السوفيتي ودفعه إلى تبني موقف متشدد بشأن هذه المشكلة مما يؤدي لاحقاً إلى تدهور علاقات اليابان بالاتحاد السوفيتي؛ وذلك لسبب أساسي وهو وجود نزاع على الحدود بين الاتحاد السوفيتي والصين في منطقة باكيل آموري.

وقد أعقب التدخل الصيني تراجع الاتحاد السوفيتي عن التحول في موقفه منذ عام 1973، حيث أكد الاتحاد السوفيتي لليابان عندما زار وفد سياسي اليابان عام 1973 أنه ليس هناك التزام بإعادة منطقة الجزر، فضلاً عن ذلك فقد قام الاتحاد السوفيتي لتأكيد سيطرته على الجزر المتنازع عليها بنشر قوات تضم عدة آلاف من الجنود فيها[105].

أما فيما يتعلق بالمناطق المتنازع عليها بين اليابان والصين فقد استطاعت اليابان الحصول على تعهد الصين بإسقاط مطالبها بجزر سينكاكو مقابل توقيع اليابان على معاهدة الصداقة والسلام مع الصين، ولكن هذا التعهد لم يتم تنفيذه فعلياً[106].

لقد تمثل الموقف الياباني من هذه القضية في أن هذه الجزر هي جزء لا يتجزأ من الأراضي اليابانية منذ عام 1895، كما أن هذه الجزر لم تكن ضمن المناطق التي تنازلت عنها اليابان وفقاً لاتفاقية سان فرانسيسكو بعد الحرب

العالمية الثانية، لكن تم وضع هذه الجزر تحت إدارة الولايات المتحدة الأمريكية وفقاً لهذه الاتفاقية[107].

كما تؤكد الحكومة اليابانية أن الصين لم تبد اعتراضاً على إدارة الولايات المتحدة الأمريكية لهذه الجزر، وهو ما يشير إلى أن الصين لم تعتبر هذه الجزر جزءاً من أراضيها، فضلاً عن أن الصين وتايوان لم تطالبا بملكية هذه الجزر إلا في النصف الثاني من السبعينيات، عندما تم اكتشاف النفط فيها. وبناء على ما سبق فإن حقائق الجغرافيا والتاريخ – كما يعتقد اليابانيون – لا تعطي سنداً للادعاءات الصينية بشأن ملكية هذه الجزر[108].

2. المفاوضات بشأن عقد معاهدة السلام والصداقة اليابانية ـ الصينية في الفترة 1974 ـ 1978

اتسم مسلك كل من الاتحاد السوفيتي والصين بالتشدد بشأن تحقيق الأهداف الخاصة لكل منهما فيما يتعلق بالمعاهدة اليابانية ـ الصينية، فالسياسة السوفيتية استهدفت عدم عقد المعاهدة أو كحد أقصى عقدها بشرط ألا تضمن بند عدم الهيمنة[109]، ومضمون هذا البند الذي أصرت الصين على وجوده بالمعاهدة يتلخص في أن تلتزم كل من الصين واليابان بعدة التزامات تحول دون فرض نفوذ دولة ثالثة على أي من البلدين، وقصدت الصين من وراء ذلك البند منع اليابان من التحالف مع الاتحاد السوفيتي ضدها. وفي مقابل ذلك اتضح حرص اليابان على تحقيق التوازن بين عقد المعاهدة لما تحققه من فوائد جمة لها وعدم تضمين المعاهدة لمثل هذا البند حتى لا تتم إثارة الاتحاد السوفيتي، وبدأت المفاوضات بين الصين واليابان عام 1974 لعقد معاهدة السلام والصداقة بينهما، وفقاً لما نصت

عليه الفقرة السابعة من البيان المشترك للدولتين عام 1972 عقب تطبيع العلاقات بينهما[110].

وواقع الأمر أن اليابان سعت إلى تحقيق التوازن بين رغبتها في عدم إثارة حفيظة الاتحاد السوفيتي نتيجة تضمن المعاهدة ذلك البند وبين رغبتها في المضي قدماً في طريق عقد المعاهدة بينها وبين الصين، وبخاصة بعد أن قدمت لها الصين تنازلاً حول منطقة جزر سينكاكو التي تتنازع على ملكيتها كل من اليابان والصين وتايوان، فضلاً عن أن الصين تعهدت لليابان بأنه لن يتم تجديد معاهدة عام 1950 بين الصين والاتحاد السوفيتي والتي نصت على أن اليابان تمثل تهديداً لكلتا الدولتين[111]، ولذا فقد اقترحت اليابان في المفاوضات لعقد المعاهدة أن للهيمنة أو عدم السيطرة معنى أكثر عمومية بحيث لا يقصد به الاتحاد السوفيتي[112]، ووافقت الصين على هذا الاقتراح حيث نصّت معاهدة السلام والصداقة اليابانية ـ الصينية المبرمة عام 1978 على رفض الهيمنة، لكن لم تنص بالتحديد على دولة بعينها يتم رفض هيمنتها من قبل الصين أو اليابان[113].

3. العلاقات الاقتصادية اليابانية ـ السوفيتية/ الروسية واليابانية ـ الصينية

اتجه الاتحاد السوفيتي منذ نهاية الستينيات إلى إشراك اليابان في مشروعات تنمية منطقة سيبيريا التي كانت تتمتع بوجود موارد طبيعية مهمة قابلة للاستغلال مثل الغاز الطبيعي والنفط، وكان الاتحاد السوفيتي يهدف من مشاركة اليابان في مثل هذه المشروعات إلى تحقيق أهداف اقتصادية متعددة؛ منها الاستفادة من التقنية اليابانية المتقدمة للإسهام أو التعجيل بتنمية الموارد الطبيعية الموجودة في منطقة سيبيريا، ثم الاستفادة

من بيع المواد الخام لليابانيين من أجل الحصول على موارد مستقرة للنقد الأجنبي، وقد تحركت الصين لوقف المشاركة اليابانية المتنامية في مشروعات تنمية منطقة سيبيريا.

وفي جولة رئيس جمعية الصداقة اليابانية ـ الصينية التي استمرت شهراً في اليابان عام 1973 ركز لياو شينج على أنه من الضروري عدم التقليل من الخطورة العسكرية لهذه المشروعات(114)؛ فخط بيتومين للنفط ليس ضد الصين وحدها بل ضد اليابان أيضاً، فضلاً عن أنه يقوي القدرة العسكرية السوفيتية في الشرق الأقصى. وعرضت الصين بديلاً للمشاركة اليابانية في مثل هذه المشروعات، وهو المشاركة في تطوير الموارد النفطية الهائلة الموجودة في خليج بوهي الصغير، ولم تشارك اليابان في المشروعات السوفيتية بعد المخاوف التي أثارتها الصين(115).

وبخلاف العلاقات اليابانية ـ السوفيتية تم منذ مطلع التسعينيات التوسع في مشروعات التعاون الاقتصادي بين كل من روسيا واليابان، وقد بلغ هذا التعاون قمته مع زيارة رئيس الوزراء الياباني لموسكو في تشرين الثاني/ نوفمبر 1998، حيث تم الاتفاق على تعزيز التجارة بين البلدين من خلال إقامة اتفاقية لحماية الاستثمار وإنشاء شركة استثمار مشتركة والتعاون بين اتحادات رجال الأعمال في البلدين، كما وافقت اليابان على زيادة قروضها لروسيا ودعم مطلب روسيا بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وبشكل عام فقد كان المجال الاقتصادي هو أهم المجالات التي تم فيها تنمية التعاون بين اليابان وروسيا في الفترة الأخيرة. وعلى الرغم من التحسن في العلاقات الاقتصادية بين البلدين، فإنه لم يحدث تقدم

جوهري بشأن مشكلة جزر الكوريل، وإن كانت قد طرحت بعض الأفكار لحل هذه المشكلة، منها تعاون البلدين في الاستغلال الاقتصادي للجزر، كما أن التطور المهم الذي حصل في مواقف البلدين من المشكلة هو دعوة مفاوضي البلدين إلى سرعة التوصل إلى حل للمشكلة قبل حلول عام 2000[116].

ورغم أن الدولتين حددتا عام 2000 للتوصل إلى معاهدة سلام بعد حل مشكلة الجزر، فقد انتهى ذاك العام دون التوصل لهذه المعاهدة، حيث عقدت خلاله قمة بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ورئيس الوزراء الياباني السابق يوشيرو موري أعلن بعدها أن الزعيمين لم يتمكنا من تقليص خلافاتهما رغم محاولات التوصل إلى تسوية، واتفقا على مواصلة الجهود للتوصل إلى المعاهدة على أسس الاتفاقيات السابقة الموقعة بينهما عامي 1992 و1998، والتي تلزمهما بحل الخلاف حول الجزر على أساس حقائق تاريخية وقانونية، وبتسريع المفاوضات الخاصة بمعاهدة السلام، كما تم الاتفاق على إقامة هيئة عمل مشتركة خاصة بالمعاهدة[117].

وخلال آخر قمة عقدت بين رئيس الوزراء الياباني السابق يوشيرو موري والرئيس الروسي فلاديمير بوتين في آذار/ مارس 2001 بروسيا أصدرت الدولتان بياناً حول الجهود المبذولة للتوصل لاتفاق سلام بينهما وتضمن ما يلي:

- أنه من المتفق عليه بين الدولتين أن الإعلان المشترك السوفيتي-الياباني عام 1956 يعد الأساس القانوني الذي تتأسس عليه مفاوضات السلام بين البلدين.

- أنه من الأمور المتفق عليها بين الجانبين أن التوصل لمعاهدة سلام يجب أن يشمل التوصل لتسوية حول الجزر المتنازع عليها بين البلدين، وذلك وفقاً لإعلان طوكيو عام 1993 بين البلدين.

- كما تتفق الدولتان على أن تتخذا في أقرب وقت ممكن الإجراءات الفعالة لتوقيع هذه الاتفاقية[118].

وفيما يتعلق بالمحور الاقتصادي فقد اتفق الجانبان الروسي والياباني خلال هذه القمة على عدم مطالبة اليابان بضمانات لتنفيذ المشروعات التي يقوم البنك الياباني للتعاون الدولي بتمويلها في روسيا وحل مشكلات الديون الروسية لليابان[119].

الموقف الياباني من قضية فيتنام

اتسمت اتجاهات الرأي العام والقوى السياسية اليابانية المهتمة بقضية فيتنام بالتناقض الشديد مع الموقف الرسمي للحكومة اليابانية المؤيد للولايات المتحدة الأمريكية في الحرب الفيتنامية (1964-1975). وقد كان لتلك الاتجاهات المعارضة تأثير في الموقف الياباني تمثل في اتجاه اليابان إلى محاولة القيام بدور الوسيط[120].

وشملت الاتجاهات المعارضة لتورط اليابان في الحرب الجيل القديم من المحافظين اليابانيين الذين تأثروا بالتجربة اليابانية القاسية في منشوريا وشمال الصين في الفترة 1931-1945. وعلى الرغم من الاتجاهات المعارضة لتدخل اليابان في هذه الحرب فإن رئيس الوزراء الياباني إيزاكو ساتو، المعروف بتبنيه سياسات مؤيدة للولايات المتحدة الأمريكية،

والعناصر المتحالفة معه في الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم، رأى تأييد الولايات المتحدة في هذه الحرب. وتظهر المشاركة اليابانية مع الولايات المتحدة في هذه الحرب في حصول السفن الحربية للأسطول السابع الأمريكي على تسهيلات من الموانى اليابانية واستخدام القواعد الأمريكية في أوكيناوا للمساهمة في شن هجمات جوية أمريكية ضد فيتنام الشمالية، فضلاً عن ذلك فإن اليابان قامت بإمداد فيتنام الجنوبية بالمساعدات الاقتصادية كما قامت بإرسال فرقة طبية إليها[121].

ويمكن القول إن هناك اعتبارات أساسية دفعت اليابان إلى المشاركة في تأييد الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الحرب أهمها: العامل الاقتصادي، واتجاه السياسة الأمريكية إلى دفع اليابان إلى تأييدها في الحرب، وذلك من خلال الضغوط التي مارستها عليها، إضافة إلى الإغراءات التي قدمتها إليها مثل وعدها بالتنازل عن أوكيناوا[122].

وفي المرحلة التي شهدت التسوية السلمية للحرب ركزت اليابان على تحسين علاقاتها بنظام هانوي وقامت بعقد اتصالات معه واتفقا على إقامة علاقات دبلوماسية بينهما في أيلول/ سبتمبر 1973، ولم يبدأ التطبيق العملي لهذا الاتفاق إلا بعد حل مشكلة التعويضات اليابانية لفيتنام الشمالية عن فترة الاحتلال الياباني لها[123].

وذكر تقرير لوزارة الخارجية اليابانية صدر عام 1974 أنه بعد وضع اتفاق السلام في منطقة الهند الصينية موضع التنفيذ فإنه على الدول المعنية أن تشارك في مراقبة تنفيذ اتفاق السلام، وأن أحد المهام الأساسية للسياسة

المستقبلية لليابان أن تقوم بإمدادها بالمعونة الإنسانية اللازمة لتعمير المنطقة وتنميتها بناءً على طلب دول المنطقة[124].

والملاحظ بشكل أساسي أن الموقف الياباني من التسوية السلمية في فيتنام قد أظهر اختلافات جوهرية عن الموقف الأمريكي، وذلك بخلاف موقفها من وقف القتال، وهو ما يتضح من خلال عدم اشتراك اليابان في قوات حفظ السلام، وإسراعها في تطبيع العلاقات مع فيتنام، وهو ما لم تقم به الولايات المتحدة الأمريكية حتى عام 2000، عندما قامت بتطبيع علاقاتها مع فيتنام.

الموقف الياباني من قضية الوحدة الكورية والتوترات الناشئة عن تزايد القدرات النووية لكوريا الشمالية

1. الموقف الياباني من الوحدة الكورية

أ. تطبيع العلاقات اليابانية مع كوريا الجنوبية: بعد تكريس تقسيم شبه الجزيرة الكورية إلى كوريتين شمالية وجنوبية مع نهاية الحرب الكورية عام 1953 اتخذت اليابان موقفاً يتضمن تطبيعاً لعلاقاتها مع كوريا الجنوبية دون كوريا الشمالية ومقاطعة النظام الشيوعي فيها، كما واجهت اليابان رفض كوريا الشمالية لتطبيع العلاقات مع كوريا الجنوبية، فقد كان الموقف الرسمي لكوريا الشمالية يقوم على أن تطبيع العلاقات بين الكوريتين سوف يؤدي إلى عرقلة تحقيق الوحدة بينهما، في حين تعطي كوريا الشمالية الأولوية لتحول كوريا الجنوبية للشيوعية بدلاً من تطبيع علاقاتها معها[125].

والاعتبارات الحقيقية التي دفعت اليابان إلى تطبيع العلاقات مع كوريا الجنوبية ومقاطعة النظام الشيوعي في كوريا الشمالية هي اعتبارات تتعلق بالبيئة الداخلية للسياسة الخارجية اليابانية وكذلك البيئة الخارجية، حيث وُجدت قوى يابانية أيدت تطبيع العلاقات اليابانية مع كوريا الجنوبية والتي رأت في العامل الاقتصادي والعامل الأمني دافعين قويين لتطبيع العلاقات معها، فضلاً عن وجود شركات ومؤسسات اقتصادية يابانية كانت لها مصلحة في تطبيع هذه العلاقات، وارتبطت هذه الشركات بروابط مع بعض أعضاء الحزب الليبرالي الديمقراطي المطالبين بعودة العلاقات مع كوريا الجنوبية. أما العامل الخارجي فقد تمثل في الدور الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية لدفع تطبيع العلاقات بين اليابان وكوريا الجنوبية؛ وذلك لحماية مصالحها في مواجهة التهديد الشيوعي في منطقة شمال شرقي آسيا[126].

ب. الحوار بين الكوريتين الشمالية والجنوبية وموقف اليابان منه: استؤنف الحوار في عام 1970 واقترح الصليب الأحمر الكوري الجنوبي إجراء مناقشات مع الصليب الأحمر الكوري الشمالي حول إمكانية السماح للعائلات المنفصلة عبر الحدود بين الدولتين بإجراء زيارات بين أفرادها، فقبل بذلك الصليب الأحمر في كوريا الشمالية[127]. وبدأ في أيلول/ سبتمبر 1971 أول الاجتماعات بين ممثلي الصليب الأحمر في كلتا الدولتين، وأصبحت بعد ذلك تجرى كل أسبوع، وقد تلا ذلك إصدار الدولتين لبيان مشترك في 4 تموز/ يوليو 1972 يتضمن أن

الوحدة يجب أن تتم من خلال جهود كورية مستقلة دون تدخل خارجي وبالوسائل السلمية[128].

حددت اليابان هدفين لسياستها الخارجية تجاه كوريا، وقد ارتبطا بموقفها من مسألة الوحدة الكورية؛ الهدف الأول هو الحفاظ على حالة السلم في شبه الجزيرة الكورية بما يعني عدم نشوب حرب فيها، إذ جعل القرب الجغرافي لكوريا من اليابان القيادات في اليابان تنظر إليها باعتبارها مرتبطة بشكل خاص بالأمن الياباني، فأي تهديد للسلم في كوريا يمكن أن يكون له تأثير سلبي في الأمن الياباني. ومنذ بداية الحوار بين الكوريتين عام 1971 ركزت اليابان على أن هذا الحوار يجب أن يؤدي إلى إنهاء التوتر بين البلدين، وتحقيق سلام دائم بينهما. أما الهدف الثاني فهو عدم سيطرة قوة شيوعية على شبه الجزيرة الكورية بأكملها، ويقصد به ألا يتم توحيد كوريا تحت سيطرة قوة شيوعية سواء كان الاتحاد السوفيتي أو كوريا الشمالية أو الصين منفردين أو مجتمعين[129].

ولتحقيق هذين الهدفين رأت اليابان اتباع ما يلي[130]:

- الاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق الأمن لكوريا الجنوبية بهدف مواجهة القوى الشيوعية في شبه الجزيرة الكورية ومنع توحيد كوريا تحت راية الشيوعية، حيث إن وجود تهديد أساسي لكوريا الجنوبية من جانب كوريا الشمالية يستلزم في منظور اليابان تعاون اليابان مع الولايات المتحدة وفقاً لاتفاقية الأمن المعقودة بينهما عام 1952 والتي جددت عامي 1960 و1970.

- تحسين العلاقات مع كوريا الشمالية، وذلك دون استشارة كوريا الجنوبية المتحالفة مع اليابان، حيث شجع فتح الحوار بين الكوريتين قيام اليابان بتحسين بعض أوجه العلاقات بينها وبين كوريا الشمالية، وقد رأت اليابان أن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى تدعيم مناخ السلام بين الكوريتين وعدم التوحيد عن طريق الحرب، وهو أحد الهدفين الأساسيين لليابان تجاه كوريا.

2. الموقف الياباني من مسألة تزايد القدرات النووية لكوريا الشمالية، والتوتر الناتج عن ذلك في شبه الجزيرة الكورية

تتضح أهمية مسألة تزايد القدرات النووية لكوريا الشمالية بالنسبة إلى السياسة الخارجية اليابانية في إعلان اليابان أن إحدى الأولويات الرئيسية لسياستها الخارجية هي مواجهة القدرات النووية لكوريا الشمالية والتوتر الناشئ عنها في شبه الجزيرة الكورية. ويبرز أحد المحللين أهمية تلك المسألة للسياسة الخارجية اليابانية بقوله: إنه بسؤال أي دبلوماسي ياباني عن أهم التهديدات الخارجية التي تواجه اليابان فإنه يضع التهديد القادم من كوريا الشمالية على رأس التهديدات التي تواجهها اليابان، والمشكلات الخارجية بما فيها المشكلات الاقتصادية بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية[131].

وقد بدأ الاهتمام الياباني بهذه القضية عندما أعلنت كوريا الشمالية أنها سوف تنسحب من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، على الرغم من تأجيلها لهذا الانسحاب، واستمرت بيونج يانج في رفض التفتيش النووي على منشآتها النووية. وقد تزايد الإدراك الياباني لخطر القدرات النووية

لكوريا الشمالية مع اختبار كوريا الشمالية بنجاح لصاروخ قادر على الوصول إلى أوساكا باليابان[132] .

ولمواجهة التهديد السابق اعتمدت السياسة الخارجية اليابانية على وسيلتين رئيسيتين؛ أولاهما السماح للجهود الدبلوماسية بالعمل قبل اللجوء إلى العقوبات وبخاصة الجهود الدبلوماسية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية، وفي هذا الإطار شجعت اليابان إطار العمل (الإطار الأمريكي ـ الكوري الشمالي) الذي تم الاتفاق عليه بين كل من كوريا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن القدرات النووية لكوريا الشمالية[133] .

أما الوسيلة الثانية فكانت تشجيع استمرار التعاون بين كوريا الشمالية ومنظمة تنمية الطاقة في شبه الجزيرة الكورية (KEDO) التي أسست عام 1995، حيث إنه من المنظور الياباني سوف يؤدي استمرار هذا التعاون إلى تسوية القضية المذكورة التي تمثل في نظر اليابان المصدر الرئيسي للتوتر في شبه الجزيرة الكورية، والتي سوف تؤدي تسويتها إلى تحقيق الاستقرار في شبه الجزيرة بأكملها[134] .

وفي عام 1999 عندما قامت منظمة تنمية الطاقة في شبه الجزيرة الكورية بالاتفاق مع مؤسسة الطاقة بكوريا الشمالية لبدء بناء مفاعل نووي يعتمد على الماء الخفيف أكدت اليابان أنها تدعم الجهود اللازمة لتنفيذ هذا المشروع وترحب به، كما أكدت لاحقاً أنها ترحب بموافقة كوريا الشمالية على التفتيش على منشآت نووية لها[135] . كما ركزت اليابان على مطالبة كوريا الشمالية بالالتزام الكامل بالضمانات التي تطلبها الوكالة الدولية

للطاقة الذرية والتعاون مع الدول المعنية بهدف الوفاء بالتزاماتها في هذا الخصوص[136].

الموقف الياباني من قضية كمبوديا

قامت اليابان عقب الغزو الفيتنامي لكمبوديا عام 1978 بمجموعة من السلوكيات المتتابعة على النطاقين الدبلوماسي والاقتصادي أبرزت اليابان بوصفها دولة ذات مصالح رئيسية في منطقة جنوب شرقي آسيا، كما أبرزت علاقاتها المتميزة مع دول الآسيان، والتي انعكست على رفضها تأييد نظام هانج سامرين الموالي لفيتنام، حيث قامت اليابان بعد الغزو الفيتنامي لكمبوديا بوقف معوناتها لفيتنام، وعندما حاول نظام هانج سامرين تمثيل كمبوديا في الأمم المتحدة في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1980 اشتركت اليابان مع دول الآسيان في بذل جهود دبلوماسية لمنع ذلك التمثيل، وبعد أن تم عرض الاقتراح للتصويت لم يحصل على الأغلبية، حيث لم يؤيده سوى 35 دولة ورفضته 74 دولة وغابت 32 دولة عن التصويت[137]، وخلال جولة لوزير خارجية اليابان شملت كلاً من الهند وباكستان وبورما (ميانمار حالياً) وتايلند تعهد بوقوف اليابان إلى جانب دول الآسيان لدعم استمرار تمثيل الكمبوديين الديمقراطيين لكمبوديا في الأمم المتحدة[138].

ومع تفاقم الصراع تعرضت اليابان لنوعين من الضغوط؛ ضغوط من جانب دول الآسيان طالبتها بالتدخل لإيجاد تسوية سلمية للأزمة والمشاركة في حل مشكلة اللاجئين، فضلاً عن أن الولايات المتحدة الأمريكية مارست ضغوطاً على اليابان لدفعها إلى بذل جهود لحل الأزمة، أما اليابان

فقد وجدت أن مصالحها تتعرض للخطر في حالة استمرار تدهور الموقف، لذا فقد تدخلت لإيجاد تسوية سلمية لمشكلة كمبوديا[139].

تمثلت الأبعاد الرئيسية لموقف اليابان من هذه القضية في أن المشكلة الكمبودية يجب أن تتم تسويتها على وجه السرعة قدر المستطاع، ويجب أن يسود التعايش السلمي بين دول الآسيان ودول منطقة الهند الصينية كي يعم السلام والاستقرار في منطقة جنوب شرقي آسيا، لذا فإنها وجهت سياستها للبحث عن تسوية سياسية شاملة على أساس انسحاب القوات الأجنبية كافة من كمبوديا، وقدمت مبادرتين دبلوماسيتين لحل المشكلة؛ وهما مشروع النقاط الأربع، ومشروع النقاط الثلاث[140].

ويمكن تقسيم الدور الياباني في القضية الكمبودية إلى عنصرين أساسيين، وذلك طبقاً للأداة المستخدمة (دبلوماسية/ اقتصادية).

1. المبادرات الدبلوماسية

بدأت اليابان تدريجياً بزيادة اتصالاتها مع هانوي عام 1983 حيث قام مدير مكتب الشؤون الآسيوية بوزارة الخارجية اليابانية بزيارة فيتنام في كانون الأول/ ديسمبر من العام نفسه، وأعقب ذلك مفاوضات بين نائب وزير الشؤون الخارجية الفيتنامي ومسؤولين كبار بوزارة الخارجية اليابانية منهم وزير الخارجية شنتارو آبي. وفي حزيران/ يونيو 1984 عقدت مباحثات بين وزيري الخارجية الياباني والفيتنامي، تم الاتفاق خلالها على توسيع التبادلات التجارية بين البلدين، وعرضت اليابان على فيتنام مساعدات طبية مجاناً تقدر قيمتها بحوالي 28 مليون دولار، ثم قدمت اليابان مبادرة دبلوماسية عرفت باسم مشروع النقاط الثلاث الذي تضمن ما يلي[141]:

أ. تقوم اليابان بتمويل تكاليف إقامة منطقة آمنة، وتقديم معونات إنسانية لكمبوديا.

ب. تقديم التجهيزات اللازمة للانتخابات بعد انسحاب القوات الفيتنامية.

جـ. تقديم المساعدات التقنية والاقتصادية لإعادة بناء الهند الصينية.

وأعلنت اليابان نيتها نحو استئناف المعونة الاقتصادية لفيتنام في حال انسحابها من كمبوديا، وأكدت أنها لن تقدمها مادامت القوات الفيتنامية مستمرة في احتلال كمبوديا(142).

2. المعونات اليابانية للاجئين

بدت الحكومة اليابانية مقتنعة بأن المساهمة في التسوية السلمية للقضية الكمبودية تُعد اختباراً للدور السياسي المتزايد لليابان في المجتمع الدولي، لهذا نظمت واستضافت عام 1990 مؤتمر طوكيو الذي ضم ممثلين للقوى الأربع المتصارعة في كمبوديا وذلك للتفاوض بشأن التسوية السلمية، ورغم أنه لم تكن هناك نتائج ملحوظة لهذا المؤتمر فإن أهميته قد نبعت من أنه جسّد التوسع في النشاط الذي سمحت اليابان لنفسها بالقيام به في السياسة الإقليمية الآسيوية(143).

وفي إطار تزايد دور اليابان في حل القضية تم تعيين ياسوشي أكاشي الياباني الجنسية لتولي مهمة تسهيل أعمال قوات حفظ السلام في كمبوديا(144). ومع تطور النزاع في كمبوديا إلى مواجهات دموية أكدت اليابان استمرار دعمها لكمبوديا، كما أكدت أن التطور السلبي للأوضاع لا يمنع اليابان من تعهدها بالوقوف إلى جانب كمبوديا ومساندتها، وقد اتسم

الخطاب السياسي الياباني بالتشديد على أن السلم والأمن في كمبوديا فيهما مصلحة رئيسية لليابان، وقد شاركت في الجهود التي تمت في مؤتمرات إقليمية ودولية لإنهاء النزاع[145].

وخلال اجتماع المجموعة الاستشارية لكمبوديا في شباط/ فبراير 1999 والذي عقد تحت إشراف البنك الدولي واستضافته اليابان تعهدت اليابان بتقديم معونات جديدة لكمبوديا قيمتها 100 مليون دولار، وتشمل معونة فنية وتعويضات لضحايا الحرب وتقديم الاحتياجات الإنسانية ودعم البنية الأساسية، فضلاً عن تقديم قرض لإعادة تعمير ميناء سيهانوك أكبر مواني كمبوديا[146].

الدور الياباني في شرق آسيا بعد الحرب الباردة

ترتب على زوال الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة إثارة التساؤلات حول طبيعة النظام العالمي الجديد وأساسه، وماهية الدول الكبرى في هذا النظام وأدوارها، وبالنسبة إلى اليابان يمكن تناول رؤية ريوتارو هاشيموتو رئيس الوزراء الياباني السابق والذي تولى الحكم في اليابان عقب انتهاء الحرب الباردة باعتبار أن هذه الرؤية يمكن أن تشكل أساساً لفهم توجهات اليابان في ظل النظام العالمي الجديد وبعد انتهاء الحرب الباردة.

وبشكل عام يرى هاشيموتو أنه بعد انتهاء الحرب الباردة بفترة قصيرة كان الموقف الياباني سلبياً ويركز على إحراز تفهم للمنظور الياباني من

جانب الدول الأخرى في المجتمع الدولي، لكن الموقف تطور إيجابياً إلى قضايا أكثر بنائية مثل كيفية المضي في بناء مجتمع دولي جديد وكيفية احتلال اليابان موقع الصدارة في الساحة الدولية[147].

وأبرز القضايا التي يتم التركيز عليها في المنظور الياباني هي تقديم المساعدة للدول الاشتراكية السابقة لبناء مجتمعاتها وفقاً لمبادئ الحرية واقتصاد السوق وإعطاء الفرصة لهذه الدول لاختيار النظم التي تلائمها، إضافة إلى ذلك يتم التركيز على مساعدة الدول النامية التي طبقت نظام اقتصاد السوق الحرة، لكنها لم تستطع النمو بصورة كاملة وأصبحت مقيدة بالديون المتراكمة، فضلاً عن المشاركة في حل مشكلات مرض الإيدز والمخدرات . . . إلخ[148].

وتوجد العديد من الدراسات الأكاديمية التي ترى أن هناك عدة مؤشرات لتنامي سعي اليابان إلى تعظيم دورها العالمي منذ بداية التسعينيات، وكان أبرزها ما يتعلق بالسعي إلى الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة، والمشاركة في عمليات حفظ السلام، وظاهرة تنامي تولي اليابانيين لمناصب دولية، فضلاً عن تنامي دور اليابان في مناطق كانت السياسة الخارجية اليابانية تعدها هامشية فيما قبل[149].

أما فيما يتعلق بالسعي إلى الحصول على مقعد دائم بمجلس الأمن فإن اليابان وضعت هذه المسألة على رأس أولويات سياستها الخارجية باعتبار أن اليابان مؤهلة أكثر من غيرها لتولي هذه المكانة في ضوء كونها ثاني أكبر قوة

اقتصادية في العالم، ومساهمتها المتنامية في إقرار السلم والأمن الدوليين. أما بالنسبة إلى المشاركة في عمليات حفظ السلام فقد بدأت المشاركة في قوات حفظ السلام بكمبوديا ثم بموزمبيق ثم المساهمة في عمليات الإغاثة الدولية للاجئين في رواندا ثم إرسال وحدة صغيرة للمشاركة في قوات حفظ السلام بالجولان السوري المحتل[150].

كما يلاحظ أيضاً خلال التسعينيات وحتى وقتنا الحاضر بروز ظاهرة تولي شخصيات يابانية لمناصب دولية مرموقة لأول مرة في تاريخ اليابان، وهو ما يعكس تنامي سعي اليابان إلى تعظيم دورها العالمي، كما بدأت تأخذ زمام المبادرة السياسية والاقتصادية تجاه بعض المناطق التي كانت تعد إلى عهد قريب مناطق هامشية للسياسة الخارجية اليابانية مثل أفريقيا، خاصة مع رغبة اليابان في ضمان الحصول على أصوات دول القارة لدعم مسعاها للحصول على العضوية الدائمة في مجلس الأمن.

أما فيما يتعلق بمضمون وطبيعة الدور العالمي الذي تتطلع إليه اليابان مستقبلاً فيمكن التمييز بين ثلاثة تيارات متباينة داخل الساحة السياسية اليابانية[151]:

التيار الأول: ينتمي إليه اليمين المتشدد في اليابان ويرى ضرورة اضطلاعها بدور بارز في الشؤون العالمية، بما في ذلك الشؤون السياسية والأمنية والدفاعية.

التيار الثاني: يرى أن تستمر اليابان دولة اقتصادية كبرى دون محاولة السعي إلى امتلاك قدرات عسكرية أو القيام بدور في القضايا الأمنية الدولية.

التيار الثالث: يرى أنه على اليابان أن تتبع استراتيجيتين؛ أولاهما تقوم على المشاركة النشطة في تحقيق السلم العالمي، والثانية تقوم على مبدأ عدم الاعتماد على القوة العسكرية، ويحدد هذا التيار أربعة مجالات ذات أولوية للسياسة الخارجية لليابان، وهي مساعدة الدول الفقيرة، والحفاظ على السلم العالمي، وحماية حقوق الإنسان، والمحافظة على البيئة.

وفيما يتعلق بدور اليابان في المنطقة الآسيوية فإن أهم النقاط الرئيسية التي تأخذها اليابان في الاعتبار بشأن وضع قواعد تعاملها مع المجتمع الدولي هي وجودها في منطقة شرق آسيا ورؤيتها لهذه المنطقة بوصفها مسؤوليتها الأساسية، ويصلح ذلك الوجود بوصفه أساساً لعلاقة اليابان بالولايات المتحدة الأمريكية وأوربا، وهو ما يوضح الدور المركزي لمنطقة شرق آسيا في السياسة الخارجية اليابانية بعد الحرب الباردة وأهمية دورها فيها[152].

وتطبيقاً لما سبق، وبالنظر إلى الدور الياباني في شرق آسيا، فقد شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة توسعاً في هذا الدور، سواء بالأدوات الاقتصادية أو الدبلوماسية، فضلاً عن التدخل المحدود في قوات حفظ السلام في كمبوديا، وهو أمر يمكن أن يرجع بشكل رئيسي إلى إدراك النخبة الحاكمة في اليابان - ومن بينها ريوتارو هاشيموتو - لأهمية ممارسة دور ياباني أكثر توسعاً في شرق آسيا على وجه الخصوص بعد انتهاء الحرب الباردة وفي ظل النظام العالمي الجديد. وبالنظر كذلك إلى الزيادة الهائلة للوزن الاقتصادي الياباني عالمياً خلال هذه الفترة، فإن أبرز المعالم الرئيسية للدور الياباني في شرق آسيا بعد الحرب الباردة كما

اتضح من خلال هذا المحور تتمثل في ممارسة دور في قضية كمبوديا والسعي إلى التخفيف من الآثار الناتجة عن تزايد القدرات النووية لكوريا الشمالية، والسعي كذلك إلى تحسين العلاقات مع الصين وبناء جسور التفاهم معها، فضلاً عن ممارسة دور عن طريق وجود اليابان في منظمة الأبيك[153].

الأدوات الاقتصادية للسياسة الخارجية اليابانية وخصائص التعامل الياباني مع دول شرق آسيا

ترجع أهمية تناول الأدوات الاقتصادية للسياسة الخارجية اليابانية في شرق آسيا إلى اعتبارين أساسيين؛ أولهما أنها كانت من أكثر أدوات السياسة الخارجية التي استخدمتها اليابان في تعاملها مع دول شرق آسيا، فالعلاقات السياسية لم تكن قائمة بين الطرفين حتى الستينيات بسبب ممارستها الاستعمارية خلال فترة الاحتلال الياباني للمنطقة، واستمرت غير قائمة مع مجموعة من تلك الدول حتى الثمانينيات. أما الاعتبار الثاني فهو أن تلك الأدوات لم تستخدمها اليابان بغرض تحقيق أهداف اقتصادية فقط، ولكنها استهدفت أيضاً تحقيق أهداف سياسية واستراتيجية، وذلك بشكل أساسي في إطار التحرك الياباني للتوسع في ممارسة دور آسيوي منذ السبعينيات والثمانينيات، ويتضح التطبيق العملي لذلك بوجه خاص في سياسة المعونات اليابانية لدول شرق آسيا[154].

ويمكن التمييز بين مرحلتين رئيسيتين في دراستنا للموضوع؛ المرحلة الأولى تتحدد في الفترة 1950 ـ 1970، والمرحلة الثانية تتحدد في الفترة

1971 ـ 2000، وذلك باعتبار أن المرحلة الثانية هي التي أصبحت فيها اليابان المتعامل الأول مع دول المنطقة في مجالات التجارة والاستثمار والمعونات، وحلت محل الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها صاحبة النفوذ الاقتصادي في تلك المنطقة، وذلك بخلاف المرحلة الأولى التي كانت فيها اليابان واحدة من أهم المتعاملين مع دول المنطقة.

ويهدف تناول الأدوات الاقتصادية للسياسة الخارجية اليابانية تجاه منطقة شرق آسيا إلى اختبار سلوك اليابان خلال فترة تعتبر فيها القطب الاقتصادي بين دول المنطقة، وذلك للإجابة عن تساؤلين أساسيين؛ أولهما هو: هل أصبح لليابان دور سياسي في منطقة شرق آسيا يتزامن مع النفوذ الاقتصادي لها؟ والثاني هو: هل يتناسب الدور السياسي – في حال القيام به – مع حجم القوة الاقتصادية لها في هذه المنطقة؟

التجارة اليابانية مع دول شرق آسيا

تكتسب التجارة اليابانية مع منطقة شرق آسيا أهمية لتوافر العديد من المواد الخام اللازمة للصناعة اليابانية، فضلاً عن توافر الأسواق اللازمة لتصريف منتجاتها في دول المنطقة. غير أن توزيع تجارة اليابان مع دول شرق آسيا في المرحلة الأولى تحدد أساساً بالسياسة الأمريكية التي دفعت اليابان إلى مقاطعة الصين تجارياً في حين دعمت تجارتها مع دول جنوب شرقي آسيا غير الشيوعية، باعتبار أن التجارة اليابانية مع تلك المنطقة هي إحدى الأدوات الاقتصادية لمواجهة الشيوعية فيها.

وفي مطلع السبعينيات أصبحت اليابان هي أكبر المتعاملين تجارياً مع دول منطقة شرق آسيا إجمالاً، والملاحظ أنها استمرت على هذا الوضع خلال السبعينيات والثمانينيات، وهي الفترة التي التزمت فيها بحظر التجارة في السلع الاستراتيجية مع الدول الشيوعية، ومنها بعض دول منطقة شرق آسيا، أي أنها استمرت في الالتزام بوضعها ضمن نطاق التحالف الغربي عموماً وكونها حليفاً للولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص.

1. التجارة في المرحلة الأولى (1950-1970)

هناك عاملان رئيسيان أديا إلى ضرورة التوسع الياباني في التجارة الخارجية؛ أولهما الحاجة إلى المواد الخام، إذ أدرك رجال الأعمال اليابانيون أن نقص المواد الأولية يشكل عائقاً أمام نجاح مشروعات الصناعات الثقيلة، وعلى الرغم من التقدم التقني الذي زاد من الكفاءة التي تحول بها الصناعة المعادن إلى المنتجات النهائية، فإن طبيعة النمو الاقتصادي الياباني استلزمت كميات أكبر كثيراً من المعادن بشكل متزايد[155]. أما العامل الثاني فهو المنافسة بين الشركات اليابانية؛ إذ أدت المنافسة بينها إلى خلق ضغوط ملموسة للتوسع في التصدير.

وتوزعت التجارة اليابانية مع دول شرق آسيا خلال هذه المرحلة كما يلي:

أ. التجارة مع الصين: تحدد حجم التجارة بين اليابان والصين وبدرجة كبيرة بالاعتبارات السياسية في العلاقات بينهما، وبخاصة فيما يتعلق بقضية وحدة الصين وموقف اليابان منها، حيث كان يتغير حجم التجارة صعوداً وهبوطاً وفقاً لهذا المحدد الأساسي.

كما التزمت اليابان في تجارتها مع الصين بقرار الحظر على تصدير السلع الاستراتيجية للصين، ولم يتعدَّ إجمالي حجم تجارتها مع الصين 0.4٪ من إجمالي تجارتها الخارجية[156] في هذه المرحلة. ومع ذلك فإن قطاعات عديدة من رجال الأعمال اليابانيين كانوا يقدمون الإمكانيات الهائلة للأسواق الصينية الواسعة، وترافق ذلك مع تقديم الصين حوافز اقتصادية لليابان لاستيراد سلع منها[157].

ب. التجارة مع دول جنوب شرقي آسيا: اتسمت تجارة منطقة جنوب شرقي آسيا مع اليابان بسمتين أساسيتين؛ أولاهما تمتع منطقة شرق آسيا بوجود بعض المواد الخام التي تحتاجها الصناعات اليابانية، وثانيتهما أن تجارة اليابان مع هذه الدول تقع ضمن اهتمام السياسة الخارجية الأمريكية؛ إذ وجدت الولايات المتحدة الأمريكية في دور اليابان الاقتصادي دعامة لها ضد الشيوعية في شرق آسيا.

2. التجارة في المرحلة الثانية (1971-2000)

أ. التجارة مع الصين: تكاملت مجموعة من الاعتبارات والعوامل في إحداث التأثير الإيجابي في تجارة اليابان مع الصين حتى أصبحت اليابان هي الشريك التجاري الأول للصين، وقد كان سبب هذا التطور في علاقة البلدين التجارية اعتراف اليابان بالصين وتطبيع العلاقات معها.

وقد كان توقيع اتفاق التجارة الطويل الأجل بين اليابان والصين تزامناً مع معاهدة السلام والصداقة التي وقعت عام 1978 بمنزلة دعامة

لتحقيق مستويات عالية من التبادل التجاري بين البلدين وإطار مؤسسي يقدم تفضيلات للتجارة بين اليابان والصين، حيث نص هذا الاتفاق على تمتع كل من البلدين بحق الدولة الأولى بالرعاية فيما يتعلق بالضريبة على الواردات، وقد ساعد التغير في السياسة الاقتصادية للصين فضلاً عن قربها الجغرافي من اليابان على تحسين علاقات الأخيرة الاقتصادية بالصين(158).

وخلال الفترة 1985 ـ 1995 بلغت قيمة الواردات اليابانية من الصين 35.9 مليار دولار من إجمالي قيمة وارداتها التي تبلغ 336.1 مليار دولار بمعدل زيادة 30٪ سنوياً، وخلال عام 1997 كانت الصين هي الدولة الثانية من حيث حجم الواردات اليابانية منها، إذ بلغت قيمتها 38.6 مليار دولار بنسبة 11٪ من إجمالي وارداتها، وبلغت قيمة الصادرات اليابانية إليها 20.9 مليار دولار بنسبة 5.3٪ من إجمالي صادرات اليابان. وكانت الصين هي الدولة الخامسة المستوردة للسلع اليابانية(159).

وفي عام 1999 بلغت قيمة الصادرات اليابانية إلى الصين 23.3 مليار دولار، وبلغت قيمة الواردات اليابانية من الصين 42.9 مليار دولار. ويعد حجم التجارة اليابانية مع الصين هو أكبر حجم للتجارة بين اليابان وأي دولة آسيوية أخرى(160).

ب. التجارة مع دول الآسيان: تعد التجارة أهم أبعاد العلاقات الاقتصادية بين اليابان ودول الآسيان، وقد قامت العلاقات التجارية

بينهما على استيراد اليابان للمنتجات الأولية منها، مقابل بيعها السلع المصنعة التي حلت محل الواردات التقليدية من الولايات المتحدة الأمريكية وغرب أوربا. وكان لنمو حجم السوق اليابانية بوصفها مستوردة أساسية للمنتجات الأولية من دول الآسيان أثر كبير في نمو اقتصاداتها، وقد بلغ إجمالي التجارة بين اليابان ودول الآسيان 32.7 مليار دولار عام 1985. وخلال الفترة 1985-1995 بلغت قيمة الواردات اليابانية من دول الآسيان 38.4 مليار دولار بمعدل زيادة 20٪ سنوياً[161].

يوضح الجدول (3) أن إندونيسيا هي أكثر دول الآسيان اعتماداً على التجارة مع اليابان حيث بلغت صادراتها إلى اليابان 49٪ من إجمالي صادراتها، وبلغت وارداتها من اليابان 58٪ من إجمالي وارداتها عام 1985، تليها ماليزيا ثم تايلند ثم الفلبين وسنغافورة. ويوضح الجدول (4) حجم تجارة اليابان مع هذه الدول عام 1997.

وهناك إشكاليتان حول التجارة اليابانية مع دول الآسيان؛ أولاهما تناقص الطلب الياباني على منتجات المواد الأولية من دول الآسيان، حيث أصبح معدل الطلب أقل كثيراً بعد عام 1973 بسبب التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الياباني الذي تحول من الاعتماد على صناعات مستهلكة للمواد الأولية إلى صناعات تحتاج إلى كثافة أقل في تلك المواد.

والإشكالية الثانية هي أنه نتيجة للعجز التجاري في ميزان المدفوعات بين اليابان ودول الآسيان لصالح اليابان بدأت هذه

الدول في مطالبة اليابان باتخاذ إجراءات لسد العجز في الميزان التجاري، وهو ما مثل إشكالية رئيسية في السياسة الخارجية اليابانية وعلاقات اليابان بدول شرق آسيا خلال الثمانينيات والتسعينيات، وقد كانت هذه الإشكالية بالإضافة إلى ميراث اليابان الاستعماري في شرق آسيا أهم إشكاليتين واجهتا اليابان في شرق آسيا.

الجدول (3)

تطور التجارة بين اليابان ودول الآسيان في الفترة 1970 ـ 1985

الدولة	الصادرات إلى اليابان		الواردات من اليابان	
	1970	1985	1970	1985
إندونيسيا	%41	%49	%29	%58
ماليزيا	%18	%25	%17	%23
تايلند	%25	%13	%37	%26
الفلبين	%40	%19	%31	%14
سنغافورة	%8	%9	%19	%15

المصدر: William Nester, *The foundations of Japan* (London: Macmillan Press, 1986), 78 .

الجدول (4)

تجارة اليابان مع دول الآسيان عام 1997 (مليار دولار)

الدولة	الصادرات اليابانية		الواردات اليابانية	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
سنغافورة	19.8	5.1٪	7	2.1٪
تايلند	17.4	4.4٪	9.7	2.9٪
ماليزيا	14.6	3.7٪	11.2	3.4٪
إندونيسيا	8.6	2.2٪	14.5	4.4٪
الفلبين	8	2٪	4.3	1.1٪

المصدر: *Japan 1998* (Tokyo: Japan Institute for Social and Economic Affairs, 1998), 34.

جـ. التجارة اليابانية مع الدول الشيوعية في شرق آسيا: أظهرت حالة التجارة اليابانية مع هذه الدول - عدا الصين - أن اليابان رغم تغير وضعها الاقتصادي في مطلع السبعينيات باعتبارها القطب الاقتصادي في شرق آسيا، فإنها استمرت في المقابل بالالتزام - بوصفها ضمن نطاق الدول الغربية - في مقاطعة الدول الشيوعية اقتصادياً، وهذه الدول هي فيتنام وكوريا الشمالية ومنغوليا؛ أي أن تطور اليابان إلى وضع القطب الاقتصادي لم يصاحبه استقلال في علاقاتها التجارية مع الدول الشيوعية أو تعاملها معها وفقاً لأسس تختلف عن أسس الدول الغربية، إذ لم يزد حجم التجارة بين اليابان وهذه الدول على 300 مليون دولار سنوياً[162].

الاستثمارات اليابانية في دول شرق آسيا

مع اتجاه اليابان إلى زيادة استثماراتها الخارجية فقد احتلت منطقة شرق آسيا المكانة الأولى بين مناطق العالم لهذه الاستثمارات، وذلك كما يظهر من تطور الاستثمارات اليابانية في الفترة 1965 ـ 1968 (انظر الجدول 5)، ويمكن تفسير ذلك بالسياسات التي اتبعها العديد من الدول الآسيوية، والتي منحت اليابان مزايا للاستثمار فيها، وكان أهم هذه الدول تايوان وهونج كونج، ويمكن القول إن هناك علاقة طردية بين تزايد المزايا التي تمنحها الدول الآسيوية لليابان وزيادة حجم الاستثمارات اليابانية في تلك الدول.

1. الاستثمارات في المرحلة الأولى (1950 ـ 1970)

خلال هذه المرحلة كان إجمالي الاستثمارات اليابانية الخارجية ضئيلاً مقارنة بالدول الرأسمالية الأخرى في العالم، وحتى منتصف الستينيات كانت اليابان تعاني عجزاً في ميزان مدفوعاتها، وكان التوازن يتم فقط عن طريق تدفقات رأس المال إلى اليابان، لكن مع تحويل هذا العجز إلى فائض تجاري بدأت الرأسمالية اليابانية في الاستثمار في الخارج، فضلاً عن ذلك فإن الاستثمارات أتت نتيجة لتطور الحاجات الداخلية للاقتصاد الياباني وهي:

أ. الحاجة إلى الاستثمار في المواد الأولية؛ فقد أدى النمو الاقتصادي لليابان في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية والتغيرات التي شهدها الهيكل الصناعي إلى زيادة متسارعة في حاجة اليابان إلى المواد

الأولية الرئيسية، وقد زاد استهلاك المواد الأولية بمعدل يتجاوز معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي وبخاصة النفط الذي يمثل 70٪ من استخدام الطاقة الأولية عام 1950 (163).

ب. كانت معظم الاستثمارات اليابانية في هذه المرحلة في مجال استثمار المواد الخام وبخاصة الأخشاب في منطقة جنوب شرقي آسيا والنفط في منطقة الخليج العربي والحديد في الهند وأستراليا، وقامت إحدى الشركات اليابانية بالاستثمار في مجال صناعة النحاس في الفلبين(164).

الجدول (5)

تطور استثمارات اليابان فيما وراء البحار

في الفترة 1965-1968 (مليون دولار)

المنطقة / العام	1965	1966	1967	1968
أوربا	0.4	44.5	-	-
أمريكا اللاتينية	45.2	3.7	34.5	23.5
أفريقيا	1.9	33.0	2.5	42.9
شرق آسيا	34.3	-	42.8	50.8
الشرق الأوسط	13.0	-	19.3	21.9

المصدر:

Yutaka Kosai, *The Era of High Speed Growth In Japan* (Tokyo: University of Tokyo, 1977), 52.

2. الاستثمارات في المرحلة الثانية (1971-2000)

تحولت اليابان مع عام 1971 لتصبح الدولة الأولى من حيث حجم الاستثمارات في منطقة شرق آسيا بدلاً من الولايات المتحدة الأمريكية،

وهناك العديد من العوامل التي أدت إلى زيادة استثماراتها الخارجية، وهي:

أ. زيادة حجم الاحتياطي النقدي الدولي لليابان، حيث أصبح 15.253 مليار دولار في بداية السبعينيات[165].

ب. التراكم الرأسمالي السريع داخل اليابان فضلاً عن حاجة الاقتصاد الياباني إلى المواد الأولية من الخارج، مما دفع الشركات اليابانية إلى الاستثمار في مشروعات استغلال هذه المواد خارج البلاد[166].

جـ. قللت إعادة تقييم الين من تكلفة المشروعات الخارجية وجعلت من الصعوبة تصدير السلع المنتجة في اليابان، وكان ذلك عاملاً مهماً في توسيع مشروعات الاستثمار في جنوب شرقي آسيا التي اتجهت إلى الاستفادة من تكاليف العمل الأقل من اليابان، حيث بلغت تكاليف العمل في هذه الدول 1/ 7 من تكلفة العمل في اليابان[167].

أصبحت الاستثمارات اليابانية في عام 1971 تشكل معظم حجم الاستثمارات في كل من كوريا الجنوبية وتايوان وماليزيا وإندونيسيا، في حين تفوقت عليها الاستثمارات الأمريكية في كل من الصين وهونج كونج[168].

وفي عام 1981 استثمرت اليابان في كوريا الجنوبية 3.1 مليارات دولار أي ما يعادل 57٪ من إجمالي الاستثمارات في كوريا الجنوبية، في حين بلغ حجم الاستثمارات الأمريكية 24٪ من إجمالي الاستثمارات فيها[169].

وفي عام 1997 بلغت قيمة الاستثمارات اليابانية في إندونيسيا 18.5 مليار دولار بنسبة 3.6٪ من إجمالي الاستثمارات اليابانية، وبلغت في سنغافورة 10 مليارات دولار بنسبة 2.1٪ من إجمالي الاستثمارات، كما بلغت في تايلند 8.4 مليارات بنسبة 1.6٪ من إجمالي الاستثمارات، وبلغت في هونج كونج 15 مليار دولار بنسبة 2.9٪ من إجمالي الاستثمارات اليابانية[170] (انظر الجدول 6).

الجدول (6)

أهم دول جنوب شرقي آسيا المستقبلة للاستثمارات اليابانية عام 1997 (مليار دولار)

الدولة	حجم الاستثمارات	النسبة من إجمالي الاستثمارات اليابانية
إندونيسيا	18.5	٪3.6
سنغافورة	10	٪2.1
تايلند	8.4	٪1.6
هونج كونج	15	٪2.9

المصدر: *Japan 1998* (Tokyo: Japan Institute for Social and Economic Affairs, 1998), 63.

وفي عام 1999 بلغت قيمة الاستثمارات اليابانية في كوريا الجنوبية 175 مليار دولار، وفي ماليزيا 274 مليار دولار، وفي تايلند بلغت نسبة 39.9٪ من إجمالي قيمة الاستثمارات الأجنبية في تايلند، وتعد اليابان هي صاحبة أكبر حجم من الاستثمارات الأجنبية فيها. أما في سنغافورة فقد زادت على مليار دولار عام 1998[171].

وبالنسبة إلى الاستثمارات اليابانية في الصين فنلاحظ أن الأخيرة قد قطعت شوطاً طويلاً في الانفتاح الاقتصادي، ففي عام 1974 تمت الموافقة على 700 مشروع مشترك بلغت كلفتها 1.14 مليار دولار، وفي عام 1979 قامت الصين بإنشاء عدد من المناطق الاقتصادية الخاصة، كما قامت بمنح الاستثمارات الأجنبية العديد من المزايا والحوافز الجمركية والضريبية التي أدت إلى التزايد في حجم الاستثمارات الأجنبية ومنها الاستثمارات اليابانية؛ فهناك علاقة طردية بين تزايد المزايا الممنوحة للاستثمارات اليابانية في الصين والزيادة المطردة فيها[172]. وبلغت الاستثمارات اليابانية في الصين خلال عام 1997 نحو 13.2 مليار دولار بنسبة 2.6٪ من إجمالي هذه الاستثمارات[173]، بينما بلغت عام 1999 نحو 33.5 مليار دولار[174].

وبشكل عام هناك خصيصتان للاستثمارات اليابانية جعلت هذه الاستثمارات أكثر قبولاً في جنوب شرقي آسيا؛ أولاهما اتجاه اليابان إلى المشروعات المشتركة مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية التي تفضل الملكية الكاملة. والخصيصة الثانية هي اتسام مشروعات الاستثمارات اليابانية بأنها مشروعات صناعية صغيرة الحجم، مما يسّهل نقل التقنية إلى دول الآسيان[175].

بخلاف المرحلة الأولى (1950ـ1970) التي لم تشهد توسعاً في الاستثمارات اليابانية في دول شرق آسيا، إلا في نهايتها خلال عامي 1967 و1968 بسبب تحول العجز في ميزان المدفوعات الياباني إلى فائض، وسياسات عدد من دول شرق آسيا لتشجيع الاستثمارات اليابانية، فإن

المرحلة الثانية (1971 ـ 2000) شهدت في مجملها توسعاً أكبر للاستثمارات اليابانية في معظم دول شرق آسيا – وبخاصة الصين – وبشكل مقارن فإن جملة المزايا التي وفرتها الاستثمارات اليابانية في دول شرق آسيا كانت أكبر بكثير من المشكلات التي تسببت فيها[176].

وبشكل عام فقد بلغ حجم الاستثمارات اليابانية في الخارج عام 1997 نحو 350 مليار دولار ذهبت 40٪ منها إلى الولايات المتحدة الأمريكية و30٪ إلى منطقة شرق آسيا[177]. أي أن منطقة شرق آسيا احتلت المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية من حيث المناطق المستقبلة للاستثمارات اليابانية، وقد أدى التوسع الهائل في حجم الاستثمارات اليابانية بالخارج إلى توجه اليابان إلى ممارسة دور سياسي عالمي يتوازى مع وزنها الاقتصادي ويؤدي إلى ضمان مصالحها الاقتصادية في الخارج، وقد اتضح هذا الدور في عدد من القضايا العالمية بشكل عام والآسيوية على وجه الخصوص.

المعونات اليابانية لدول شرق آسيا

ركزت اليابان في المرحلة الأولى من المعونات لدول شرق آسيا على تقديم التعويضات عن ممارسات مرحلة الاحتلال الياباني لها، وذلك تحقيقاً لأهداف اقتصادية وسياسية شملت استعادة أسواق التجارة الآسيوية وتحسين مكانتها في المنطقة. والملاحظ هو تأخر تسوية مسألة التعويضات مع عدد من دول المنطقة عن النطاق العام لتسوية المسألة مع مجموعة الدول الآسيوية إلى حين تسوية قضايا جوهرية في علاقاتها

مع تلك الدول، حيث لم تتم تسوية مسألة التعويضات مع الصين إلا بعد اعتراف اليابان بها ممثلاً لدولة الصين وكذلك اعترافها بدولة فيتنام، في حين لم تتم تسوية مسألة التعويضات لكوريا الشمالية حتى الآن[178].

ومع مطلع السبعينيات أصبحت اليابان هي المانح الأول للمعونة لدول المنطقة كلها، والملاحظ أن المعونة اليابانية في المرحلة الثانية قد تم توجيهها إلى تحقيق جملة أهداف اقتصادية وسياسية واستراتيجية يمكن القول إنها أكثر توسعاً من جملة الأهداف التي اتجهت إليها المعونة في المرحلة الأولى كماً وكيفاً[179].

وبشكل عام فإنه يمكن القول إن هناك محددين أساسيين قد دفعا اليابان إلى التوسع في تقديم المعونة لدول شرق آسيا وهما: تطور وضعها بوصفها قوة اقتصادية كبرى في منطقة شرق آسيا، وتطور وضعها في نطاق التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا العامل يمكن تقسيمه إلى فرعين؛ وهما رغبة الولايات المتحدة في الاستفادة من المعونات اليابانية في خدمة أهدافها في شرق آسيا، وإدراك اليابان لأهمية استخدام المعونات في نطاق تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية لخدمة أهداف السياسة الخارجية لكلتا الدولتين، وهو ما سوف يتضح تالياً[180].

1. المعونات في المرحلة الأولى (1950-1970)

ترجع أصول برنامج المعونات اليابانية إلى تعويضات ما بعد الحرب العالمية الثانية لدول شرق آسيا وجنوب شرقيها، واستمرت حتى عام 1965

عندما بدأت برامج المعونات الرسمية، حيث تفاوضت عشر دول من شرق آسيا وجنوبها الشرقي مع اليابان بشأن بعض أشكال التعويضات اليابانية لتلك الدول عن فترة احتلال اليابان لها، وبلغ إجمالي التعويضات 1.5 مليار دولار[181].

وبينما حصلت كل من بورما وإندونيسيا والفلبين على تعويضات، فإن كمبوديا ولاوس وماليزيا وكوريا الجنوبية وسنغافورة وتايلند حصلت على منح اقتصادية ومعونات فنية، إلا أن اليابان لم تقدم أي تعويضات في هذه المرحلة إلى كل من كوريا الشمالية وفيتنام الشمالية والصين عن الخسائر التي سببتها لهذه الدول.

وقد تنازلت الصين عن مطلبها بشأن الحصول على تعويضات، بينما حصلت فيتنام الشمالية عليها بموجب اتفاق عام 1974 عندما تم تطبيع العلاقات الدبلوماسية مع اليابان[182].

وقد استهدف برنامج التعويضات الذي قدمته اليابان لهذه الدول إيجاد وسيلة للتطبيع السريع للعلاقات الدبلوماسية والسياسية معها، فضلاً عن أهداف اقتصادية تمثلت في استعادة أسواقها فيها حيث فقدت اليابان أكثر من 50٪ منها بفعل هزيمتها في الحرب العالمية الثانية[183].

2. المعونات في المرحلة الثانية (1971-2000)

زادت المعونات الخارجية اليابانية بصفة عامة بمعدل سنوي متزايد بلغ 10.5٪ خلال الفترة 1978-1984. كما زادت نسبة المعونات من الدخل القومي من 0.24٪ خلال منتصف السبعينيات إلى 3.4٪ عام 1984[184].

والملاحظ أن منطقة شرق آسيا احتلت المركز الأول من بين مناطق العالم المستفيدة من المعونات اليابانية خلال الثمانينيات، وقد استمر هذا الوضع خلال التسعينيات، إذ بلغت نسبة المعونة اليابانية لدول شرق آسيا 51٪ من إجمالي معوناتها عام 1992 و57.5٪ خلال عام 1995 [185].

أ. المعونة اليابانية للصين: بعد تطبيع العلاقات اليابانية مع الصين قدمت اليابان عرضاً بالتعاون الاقتصادي مع الصين، وقام الصينيون في كانون الأول/ ديسمبر 1972 بإجراء مشاورات مع المسؤولين الرسميين اليابانيين ورجال الأعمال الذين كان يرى العديد منهم أن التحسن في مستويات الدخل الصيني سوف يؤدي إلى زيادة الطلب الصيني على السلع اليابانية، ومن ثم تحقيق فائدة لليابان. ويمكن القول إن هناك علاقة إيجابية بين ممارسة مجموعات من رجال الأعمال لدور أساسي في المطالبة بتقديم المعونة للصين انطلاقاً من مصالحهم الاقتصادية من ناحية والزيادة المطردة في حجم المعونة اليابانية للصين من ناحية أخرى، فضلاً عن أن قروض التنمية المقدمة إلى الصين سوف تكون طريقاً لزيادة المنافع الاقتصادية الطويلة الأمد لليابان، بحيث تضمن اليابان الحصول على إمدادات متواصلة من الفحم من الصين، وتضع لها موطئ قدم راسخة للمشاركة في التنمية الاقتصادية للصين. وخلال عام 1997 كانت الصين هي الدولة الثانية من بين دول العالم الحاصلة على المعونة اليابانية، وبلغت قيمة المعونة اليابانية المقدمة لها 861 مليون دولار بنسبة 10.3٪ من إجمالي المعونات اليابانية[186].

وفي عام 1998 حصلت الصين على أكبر حجم من المعونات اليابانية مقارنة بدول شرق آسيا الأخرى؛ إذ بلغت قيمة القروض المقدمة لها 2,260.87 مليار ين ياباني، والمنح 111.28 مليار ين والتعاون التقني 108.95 مليار ين[187].

ب. المعونة اليابانية لكوريا الجنوبية: تعد حالة كوريا الجنوبية نموذجاً لبروز الجانب الاستراتيجي لسياسة المعونات اليابانية خلال الثمانينيات، حيث استخدمت المعونات الاقتصادية من أجل ضمان الأمن والاستقرار السياسي داخل الدول المتلقية للمعونة؛ إذ نظرت الحكومة اليابانية إلى معوناتها لكوريا الجنوبية باعتبارها ذات أهمية لتحقيق الأمن والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية. وارتفعت المعونات اليابانية في الخطة الخمسية الثالثة لكوريا الجنوبية (1972 ـ 1976) عن الخطة السابقة لها (1967 ـ 1972) حيث بلغت 30٪ من إجمالي الاحتياجات الرأسمالية للخطة مقابل 19.3٪ من إجمالي الاحتياجات الرأسمالية للخطة السابقة، والتي بلغت قيمتها 330 مليون دولار[188].

جـ. المعونات اليابانية لدول الآسيان: يعد قيام اليابان بتقديم المساعدة الخارجية لدول الآسيان أكثر المؤشرات ذات الدلالة على مصلحة اليابان والتزامها بالتنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي لدول الآسيان. فقد توجهت خلال السبعينيات أكثر من 45٪ من المساعدات الخارجية اليابانية إلى دول الآسيان، وعلى الرغم من أن دول الآسيان حققت مستويات دخل تعتبر متوسطة، فإنها استمرت

في الحصول على 30 ـ 35٪ من المعونة الاقتصادية اليابانية. ويعتبر ذلك دلالة على أهمية البعد الاستراتيجي والسياسي في تقديم المعونة اليابانية لدول الآسيان. وقدمت اليابان عام 1982 نحو 2.684 مليار دولار مساعدة لدول الآسيان التي أصبحت منطقة مهمة لاستقرار اليابان. ويلاحظ أن حوالي 71٪ من إجمالي المعونة التي تحصل عليها دول الآسيان تأتي من اليابان بينما بلغت المعونات الأمريكية لها 14٪[189].

في عام 1997 كانت إندونيسيا الدولة الأولى الحاصلة على المعونة اليابانية وبلغت قيمتها 966 مليون دولار بنسبة 11.6٪ من إجمالي المعونات اليابانية، واحتلت تايلند المرتبة الثالثة إذ حصلت على معونة يابانية بقيمة 664 مليون دولار، وبنسبة 6.9٪، تلتها الفلبين حيث بلغت قيمة المعونة اليابانية المقدمة إليها 282 مليون دولار وبنسبة 3.4٪ من إجمالي المعونات اليابانية[190].

أما في عام 1998 فقد بلغت المعونات اليابانية لأندونيسيا كما يلي: المنح 189.6 مليار ين ياباني والتعاون التقني 196.5 مليار ين والقروض 3.432 تريليون ين. وبلغت قيمة المنح المقدمة لماليزيا 118.82مليار ين والقروض أكثر من 7.54 تريليون ين والتعاون التقني 832.57 مليار ين. كما كانت اليابان هي أكبر الدول المانحة لتايلند خلال الأزمة الاقتصادية حيث قدمت اليابان لها 12.6 مليار دولار أمريكي خلال عام 1998 [191].

وهناك ثلاث ملاحظات أساسية بشأن المعونات اليابانية لدول شرق آسيا؛ أولاها أن التعويضات قد نجحت إلى حد كبير في تحقيق الأهداف الاقتصادية لليابان وهي استعادة الأسواق التي كانت قد فقدتها بعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية، حيث أصبحت اليابان الشريك التجاري الأول مع دول منطقة شرق آسيا في مطلع السبعينيات، فضلاً عن أن توقيع اتفاقيات التعويضات قد مكنها من تطبيع علاقاتها مع معظم دول المنطقة[192].

والملاحظة الثانية أنه على الرغم من أن المرحلة الأولى من المعونات اليابانية لدول شرق آسيا قد شهدت وجود أهداف واعتبارات سياسية إلى جانب الأهداف الاقتصادية للمعونات، فإن المرحلة الثانية شهدت مقارنة بالأولى توسعاً في وضع المكون السياسي والاستراتيجي في تحديد أهداف المعونات اليابانية، والملاحظ في هذا المجال هو خصوصية منطقة جنوب شرقي آسيا حيث حصلت هذه المنطقة على ما يزيد على 45٪ من إجمالي المعونات اليابانية لدول العالم، فقد استهدفت اليابان حماية مصالحها الاستراتيجية، وذلك بتقديم معونات للدول المتضررة من الحرب الكمبودية، والتعهد بتقديم معونات لحل الأزمة الكمبودية[193].

أما الملاحظة الأخيرة فعلى الرغم من أن اليابان هي الدولة المانحة للمعونات إلى دول شرق آسيا، فإنها لم تلجأ إلى تقديم أي نسبة من معوناتها في صورة معونات عسكرية، وتلك هي خصيصة رئيسية اتسمت بها المعونات اليابانية، وميّزتها عن المعونات التي تمنحها الدول الأخرى؛ وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، إذ تلاحظ الحساسية الشديدة لدى الأحزاب اليابانية من تقديم المعونات العسكرية، وهو ما يرتبط عضوياً

بالاتجاه العام للسياسة الخارجية اليابانية القاضي بعدم التدخل عسكرياً في شرق آسيا وعدم المشاركة في تمويل أنشطة عسكرية تأسيساً على تأثيرات مرحلة الاحتلال الياباني والحرب العالمية الثانية.

اليابان ومنظمة الأبيك

تتضح أهمية وضع اليابان داخل منظمة التعاون الاقتصادي لبلدان آسيا والمحيط الهادي (أبيك) والدور الذي تؤديه فيها من خلال استقراء مكانة اليابان داخل المنظمة وحجم التجارة اليابانية مع دول هذه المنظمة؛ فبالنسبة إلى مكانتها داخل المنظمة فهي تعد مع الولايات المتحدة الأمريكية أكبر قوتين اقتصاديتين داخلها وبخاصة من حيث حجم الناتج القومي الإجمالي لكل منهما، فضلاً عن ذلك فإن التجارة بين اليابان ودول الأبيك تشكل النسبة الكبرى من تجارة اليابان مع دول العالم، سواء من حيث الصادرات أو الواردات، وهو ما يتضح من تطور تجارة اليابان مع هذه الدول.

فنسبة الصادرات اليابانية إلى دول الأبيك زادت من 73.8٪ من إجمالي صادرات اليابان عام 1994 إلى 74٪ عام 1995 ثم 74.3٪ عام 1997، وزادت قيمتها من 192 مليار دولار إلى 292 مليار دولار خلال الفترة 1994ـ 1997. أما واردات اليابان من دول الأبيك فقد زادت نسبتها من إجمالي واردات اليابان من 66.7٪ عام 1994 إلى 67.1٪ عام 1995 ثم 67.5٪ عام 1997؛ إذ زادت قيمتها من 183.3 مليار دولار عام 1994 إلى 225.6 مليار دولار عام 1995 ثم 235.7 مليار دولار عام 1997 [194]. غير أن الحجم الهائل من التعاملات بين اليابان ودول الأبيك لا يعني بالضرورة عدم وجود خلافات بين اليابان وبعض دول المنظمة ضمن النطاق المؤسسي

للمنظمة، حيث ظهر خلال القمة التي عقدت عام 1999 لمنظمة الأبيك وجود خلافات رئيسية بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية بشأن تحرير التجارة[195].

ويمكن التمييز بين اتجاهين رئيسيين داخل منظمة الأبيك خلال مؤتمرها المشار إليه آنفاً بشأن تحرير التجارة: الاتجاه الأول تبنته الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية المتقدمة التي سعت إلى تدعيم نفوذها وبسط إرادتها داخل المنظمة، وقد ضغطت على اليابان للموافقة على تحرير التجارة في قطاعات تسعة؛ وهي السلع والخدمات البيئية ومنتجات الأسماك ومنتجات الغابات والمستلزمات الطبية والطاقة ووسائل الاتصالات ولعب الأطفال والمصوغات والكيماويات، ويساند هذا الاتجاه أستراليا ونيوزيلندة وكندا.

أما الاتجاه الثاني فتبنته اليابان التي سعت إلى الخروج من القمة بأقل خسائر ممكنة قد تؤثر سلبياً في اقتصادها الذي شهد تداعيات خطيرة خلال عام 1998، ومن ثم رفضت الخضوع للضغوط الأمريكية والغربية للقبول بالصفقة كاملة ورفضت تماماً تحرير قطاعين مهمين في الاقتصاد الياباني وهما منتجات الأسماك والغابات، ولكسب تأييد عدد من الدول – وبخاصة مجموعة الآسيان – عرضت خطة لتقديم معونة لإنقاذ الاقتصادات الشرق آسيوية بمنح مساعدة لهذه الدول قيمتها 30 مليار دولار[196].

الخاتمة

نخلص من التحليل السابق إلى أن السياسة الخارجية اليابانية تجاه شرق آسيا لها ثلاثة توجهات رئيسية هي :

1 . الاعتماد بشكل أساسي على الأدوات الاقتصادية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية اليابانية في شرق آسيا

ركزت اليابان بعد الحرب العالمية الثانية على إعادة بناء اقتصادها وإنجاز معدلات نمو عالية تقارب تلك التي حققتها الدول الصناعية المتقدمة ، وتحقيقاً لذلك الهدف الرئيسي اتجهت اليابان إلى تنمية تجارتها مع دول شرق آسيا التي كانت ذات أهمية للحصول على المواد الخام والأسواق اللازمة لتصريف منتجات الصناعة اليابانية ، فضلاً عن ذلك قامت بتقديم تعويضات لثماني دول من شرق آسيا ، وكان لتلك التعويضات دور مزدوج حيث كانت اليابان تهدف بها إلى تحسين مكانتها في منطقة شرق آسيا والتي تدهورت بفعل احتلالها لها ، بالإضافة إلى فتح الأسواق الآسيوية أمامها . وفي المقابل فإن النطاق الدبلوماسي لتعامل اليابان مع الدول الآسيوية ظل محصوراً في الخمسينيات والستينيات في إنجاز اتفاقيات التعويضات اليابانية .

والملاحظ أن استخدام اليابان للأدوات الدبلوماسية قد اتسم بالطابع الحذر عموماً ، وإن كانت حدته تتضح في موقفها من الصراع السوفيتي ـ الصيني بشكل أكبر منه في القضية الكورية والقضية الكمبودية ، ويمكن تفسير ذلك أساساً بمخاوف اليابان من التورط في الصراع بينهما . غير أن التنوع السابق لا يعني تراجع المكانة النسبية التي حظيت بها الأدوات

الاقتصادية في السياسة الخارجية اليابانية، ويمكن أن يرجع ذلك إلى وضع اليابان بوصفها قوة اقتصادية كبرى في شرق آسيا، فضلاً عن أن السياسات التي اتبعتها معظم دول شرق آسيا وبخاصة دول الآسيان كانت حافزاً لليابان إلى تنامي تعاملاتها معها باستخدام الأدوات الاقتصادية أساساً، إضافة إلى استمرار المحاذير حول استخدام القوة العسكرية.

2. تأييد سياسات الولايات المتحدة الأمريكية في شرق آسيا

يكشف تحليل مواقف اليابان من قضايا شرق آسيا عن توجه رئيسي يميز سياساتها وهو تأييد سياسات الولايات المتحدة الأمريكية الآسيوية، والملاحظ أن ذلك يشمل التأييد السياسي والدبلوماسي وعن طريق الأدوات الاقتصادية وبخاصة المعونة، وذلك في إطار تبادلي لجعله من المزايا والمنافع بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان. وتكمن أهمية هذا الإطار بالنسبة إلى هذا التوجه في أن المنافع المحققة لليابان من خلاله ظلت السند للتمسك بهذا التوجه والتحالف مع الولايات المتحدة عموماً. حيث استفادت اليابان من الدعم الاقتصادي الأمريكي لتجارتها مع دول جنوب شرقي آسيا منذ عام 1947 حتى الستينيات، كما كانت الحماية الأمريكية هي الضامن الرئيسي لأمن اليابان إجمالاً في مواجهة التهديدات التي جابهته والتي شملت التهديدات الناتجة عن الصراع السوفيتي-الصيني ثم التهديدات الناتجة عن الصراعات الآسيوية.

أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد استفادت من التجارة اليابانية مع دول جنوب شرقي آسيا باعتبارها إحدى الأدوات الاقتصادية لمواجهة

الشيوعية في المنطقة، فضلاً عن أن وجود القوات الأمريكية في اليابان كان عنصراً مهماً في مواجهة القوات السوفيتية في شرق آسيا.

وهناك بعض الاستثناءات في هذا التوجه العام، ويمكن إجمالها في حالتين أساسيتين:

أ. ممارسة جماعات المصالح الاقتصادية ذات الروابط مع الصين وعدد من أحزاب المعارضة لضغوط واضحة على الحكومة اليابانية دفعتها إلى التخفيف من مقاطعتها الاقتصادية للصين بتوقيع اتفاق تجاري معها عام 1961، لذا لا يمكن القول إن جماعات المصالح الاقتصادية التي مارست تأثيرات كبرى على السياسة الآسيوية لليابان كانت منحازة تماماً لتأييد السياسة الأمريكية في شرق آسيا.

ب. كان للضغوط العديدة من جانب قطاعات كبيرة من الرأي العام الياباني وقوى سياسية فيها تأثير تمثل في اتجاه اليابان إلى محاولة ممارسة دور الوسيط في قضية فيتنام وعدم التبعية الكاملة للموقف الأمريكي منها، كما أن اليابان قد أقدمت على تطبيع علاقاتها مع فيتنام عام 1974 بما يعكس اتجاهاً لم تتبنَّه السياسة الأمريكية في تلك الفترة.

3. عدم التدخل باستخدام القوة العسكرية في شرق آسيا

اتسم السلوك الياباني في شرق آسيا – بخلاف القوى الكبرى الأخرى – بعدم اللجوء إلى التدخل باستخدام القوة العسكرية، وهناك حالتان أثيرت فيهما مسألة مشاركة اليابان عسكرياً، وهما حالتا القضية الفيتنامية والقضية الكمبودية.

ويمكن القول إن هناك علاقة سببية بين تأثيرات الحرب العالمية الثانية ومرحلة الاحتلال الياباني لشرق آسيا وبين ممارسة بعض الجماعات المهتمة بالسياسة الخارجية لدور يستهدف عدم مشاركة اليابان عسكرياً في كل من فيتنام وكمبوديا، وإن كانت حدة المعارضة في البيئة الداخلية للسياسة الخارجية اليابانية للمشاركة عسكرياً في كمبوديا أقل بكثير من المعارضة للمشاركة في فيتنام، ويمكن أن يرجع ذلك إلى اختلاف طبيعة عملية المشاركة في كمبوديا عنها في فيتنام؛ فقد كانت المشاركة في كمبوديا ضمن مهام التسوية السلمية للأزمة، أما في فيتنام فإن القرب الزمني من فترة الحرب العالمية الثانية قد أثر بشكل كبير في تزايد حجم المعارضة لمشاركة اليابان عسكرياً في فيتنام.

غير أن توجهات السياسة الخارجية اليابانية تجاه هذه المنطقة قد شهدت عدة تطورات في فترة ما بعد الحرب الباردة؛ حيث اتسمت بقدر أكبر من النشاط والحركة على الصعيدين الدبلوماسي والاقتصادي مقارنة بفترة الحرب الباردة، وهو الأمر الذي اتضح في مواقفها من قضية التوتر الناشئ عن تزايد القدرات النووية لكوريا الشمالية وقضية كمبوديا، كما اتسمت أيضاً بقدر أكبر من الاستقلالية عن السياسة الخارجية الأمريكية مقارنة بفترة الحرب الباردة، وبخاصة في السبعينيات، وإن ظلت الخطوط العامة لهذه السياسة متفقة إلى حد كبير مع التوجهات الرئيسية للسياسة الخارجية الأمريكية بما لا يدع مجالاً للشك في القول باستمرار التحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان في منطقة شرق آسيا.

وقد شهد التوجه الثالث المتعلق بعدم اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية في شرق آسيا تطوراً تمثل في موافقة اليابان على إرسال قوات يابانية للمشاركة في تحقيق السلام في كمبوديا، وهو الأمر الذي يرجع إلى حصول تغيير في إدراك القوى السياسية المؤثرة في السياسة الخارجية اليابانية مفاده أن توسيع دور اليابان إقليمياً لن يتأتى إلا بالمشاركة في قوات حفظ السلام في الخارج إلى جانب استخدام الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية للسياسة الخارجية اليابانية.

وبالنظر إلى مستقبل السياسة اليابانية في هذه المنطقة فإن هناك إدراكاً واضحاً لدى النخب الرئيسية المؤثرة في السياسة الخارجية اليابانية مفاده أن النطاق الآسيوي هو المجال الحيوي لتلك السياسة، ومن ثم يتوقع أن تزداد التفاعلات الرئيسية الاقتصادية والدبلوماسية مع دول شرق آسيا بشكل كبير دون الإخلال بالأسس التي تنظم حركة السياسة اليابانية في الخارج، وأبرزها عدم التورط بشكل مكثف في النزاعات الخطيرة وبخاصة استخدام القوة العسكرية.

الهوامش

1. عبدالمنعم سعيد، «اليابان والقوى الكبرى»، **السياسة الدولية**، العدد 101 (القاهرة: تموز/ يوليو 1990)، ص 104.

2. انظر:

A. K. Organski, *World Politics* (New York: Alfred Knopf Inc., 1958), 45.

3. انظر:

G. Modelski, *Theory of Foreign Policy* (London: Macmillan Press, 1968), 35.

4. انظر:

W. Brecher, *Foreign Policy of Israel* (Washington: University of Washington Press, 1992), 105.

5. Toshio Noh, *Japan* (Tokyo: Tuikakic Schaim Co., 1985), 8.

6. بول كيندي، **صعود وسقوط الدول العظمى**، ترجمة السيد محرز خليفة (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، 1992)، ص 335.

7. انظر:

Donald C. Hellman, *Japan and East Asia* (London: Breager Press, 1971), 83.

8. انظر:

Tsuneo Akaha, "Japan's Security Policy after U.S. Hegemony," in Kathleen Newland (ed.) *International Relation of Japan* (London: Macmillan Press, 1990), 158.

9. *Diplomatic Blue Book* (Tokyo: Ministry of Foreign Affairs, 1986), 55.

10. *Japan's ODA* (Tokyo: Ministry of Foreign Affairs, 1984), 73.

11. انظر:

Mikiso Hane, *Modern Japan: A Historical Survey* (London: Westview Press, 1986), 10.

12. أدوين ريشاور، **اليابانيون**، ترجمة ليلى الجبالي، سلسلة **عالم المعرفة** (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1986)، ص 77.

13. Mikiso Hane, op. cit., 238.

14. أدوين ريشاور، مرجع سابق، ص337ـ338.

15. انظر:

Runn Sup Shinn, "Historical Setting," in Frederick M. Bunge (ed.) *Japan: A Country Study* (Washington: The American University, 1981), 31.

16. نازلي معوض، «الإدراك الياباني للنظام الدولي»، **السياسة الدولية**، العدد 101 (القاهرة: تموز/ يوليو 1990)، ص 61.

17. المرجع السابق، ص 66.

18. انظر موقع وزارة الخارجية اليابانية على الإنترنت:
www.mofa.go.jp/region/asia-paci/index.html.

19. خليل درويش، «آفاق العلاقات العربية اليابانية: الحدود والإمكانيات»، في: مصطفى كامل السيد (محرر)، **حتى لا تنشب حرب عربية أخرى**، أعمال المؤتمر السنوي الخامس للبحوث السياسية (القاهرة: مركز الدراسات والبحوث السياسية ـ جامعة القاهرة، 1992)، ص 825.

20. المرجع السابق، ص 827.

21. انظر:

William Nester, *The Foundations of Japan* (London: Macmillan Press, 1986), 78.

22. جون هدسون، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، ترجمة طه عبدالله منصور (الرياض: دار المريخ للنشر، 1987)، ص 108.

23. خليل درويش، **النظام الحزبي في اليابان**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، 1980، ص 96.

24. انظر:

Yutaka Kosai, *The Era of High Speed Growth in Japan* (Tokyo: University of Tokyo Press, 1977), 82.

25. عبدالمنعم سعيد، «اليابان والقوى الكبرى»، **السياسة الدولية**، العدد 101 (القاهرة: تموز/ يوليو 1990)، ص 116.

26. *Diplomatic Blue Book*, 1975, op. cit., 76.

27. خليل درويش، «اليابان ودول العالم الثالث»، مرجع سابق، ص 125.

28. *Japan's ODA*, 1999, op. cit., 30.

29. انظر:

Kishimoto Koichi, *Politics in Modern Japan* (Tokyo: Echo Inc., 1988), 50.

30. Ibid., 59.

31. انظر:

Hans H. Beaward, "The Diet and Foreign Policy," in Robert Scallapino (ed.) *The Foreign Policy in Modern Japan* (Los Angeles: University of California Press, 1977), 37.

32. Ibid., 37.

33. Kishimoto Koichi, op. cit., 71.

34. انظر:

Tokusgu Tsurutani, "The Causes of Paralysis," *Foreign Policy,* no. 4 (New York: National Affairs Inc., 1982): 132.

35. Ibid., 133.

36. انظر:

Organization of Japanese Government (Tokyo: Institute of Administration and Government, 1985), 25.

37. Ibid., 27.

38. انظر:

Eto Shinkito, "Foreign Policy Formation in Japan," in Omu Tesust (ed.) *The Silent Power* (Tokyo: The Simul Press, 1976), 120.

39. Kishimoto Koichi, op. cit., 88.

40. *Organization of Japanese Government*, op. cit., 32.

41. انظر:

William Nester, *Japan's Growing Power Over East Asia and the World* (London: Macmillan Press, 1990), 40.

42. Kishimoto Koichi, op. cit., 95.

43. انظر موقع الأحزاب اليابانية على الإنترنت:
watanabe ken/profiles.shtmshamin

44. تقـرير بعنوان، «أوبوتشي يتـعـهـد بإصـلاح جـذري للنظام المالي»، **الأهرام** (القاهرة: 8/ 8/ 1998).

45. خليل درويش، **النظام الحزبي في اليابان**، مرجع سابق، ص 91.

46. Kishimoto Koichi, op. cit., 110.

لمزيد من المعلومات حول نشأة وتطور الأحزاب اليابانية، انظر: عبدالعزيز العجيزي، «الحزبية والديمقراطية في اليابان»، **السياسة الدولية**، العدد 17 (القاهرة: 1969)، ص92-101.

47. Kishimoto Koichi, op. cit., 113.

48. Ibid., 115.

49. انظر:

White Papers of Japan (Tokyo: The Japan Institute of International Affairs, 2000), 62.

50. Kishimoto Koichi, op. cit., 160.

51. أدوين ريشاور، مرجع سابق، ص 63.

52. William Nester, *The Foundation of Japan*, op. cit., 55.

53. انظر:

Tanaka Yonosuke, "The World of the Zaike" in Hyio Murakani (ed.) *Politics and Economic in Modern Japan* (Tokyo: Japan Culture Institue, 1980), 60.

54. Donald C. Hellman, op. cit., 55.

55. Ibid., 56.

56. انظر:

Walter Arnold, "Japan and China," in Robert Ozaki (ed.) *Foreign Relations of Japan* (London: Westmill Press, 1985), 111.

57. انظر:

Taishiro Shirio, "Decision Making in Japanese Labor Union," in Ezra Vogel (ed.) *Modern Japanese Organization and Decision Making* (Barkley: University of California Press, 1975), 185.

58. Ibid., 186.

59. انظر:

William Nester, *Japan's Growing Power Over East Asia and the World*, op. cit., 43.

60. حسنين توفيق إبراهيم، «اليابان و النظام الدولي في التسعينات»، **السياسة الدولية**، العدد 101 (القاهرة: تموز/ يوليو 1990)، ص 92-93.

61. انظر:

William Nester, *Japan's Growing Power Over East Asia and the World*, op. cit., 44.

62. انظر:

Ralph N. Clought, *East Asia and U.S. Security* (Washington: The Brookings Institution, 1976), 60.

63. انظر:

Toshio Nishi, *Unconditional Democracy in Japan* (California: Hoover Institute Press, 1982), 38.

64. Donald C. Hellman, op. cit., 75.

65. *White Papers of Japan*, 1997, op. cit., 47.

66. Toshio Nishi, op. cit., 37.

67. هادية سعيد الشربيني، **السياسة الخارجية اليابانية تجاه الولايات المتحدة**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، 1986، ص 125.

68. محمد نعمان جلال، **العلاقات اليابانية الصينية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، 1980، ص 190.

69. Tsuneo Akaha, op. cit., 150.

70. Ralph N. Clought, op. cit., 65.

71. *White Papers of Japan*, 1975, op. cit., 12.

72. انظر:

Donald C. Hellman, "Changing American and Japanese Security Roles," in Ralph N. Clought, op. cit., 33.

73. انظر:

Seueo Sekiguchi, *Economic Interactions and Interdependence in East Asia* (New York: Macmillan Press, 1994), 35.

74. Ibid., 35.

75. *Diplomatic Blue Book*, 1996, op. cit., 25.

76. إبراهيم أحمد إبراهيم، «أزمة الأويك: أبعادها في الاقتصاد العالمي»، **السياسة الدولية**، العدد 85 (القاهرة: تموز/ يوليو 1986)، ص 156.

77. المرجع السابق، ص 156.

78. انظر:

David B. Baborw, "How to Manage Resources Weakness," *World Politics*, vol. xxxix, no.4 (July 1987): 403.

79. Ibid., 404.

80. *White Papers of Japan*, 1977, op. cit., 53.

81. Ibid., 55.

82. David B. Babrow, op. cit., 405.

83. انظر:

Deak Barweet, *China and Major Power in East Asia* (Washington: The Brookings Institution, 1977), 95.

84. انظر:

Morris B. Jansen, *Japan and China* (Chicago: Rand Nally College Publishers, 1975), 492.

85. انظر:

Jon Holliday, *Japanese Imperialism Today* (London: Thomson and Hudson, 1968), 72.

86. Morris B. Jansen, op. cit., 504.

87. نبيه الأصفهاني، «الحوار الجديد بين بكين وطوكيو»، **السياسة الدولية**، العدد 31 (القاهرة: كانون الثاني/ يناير 1973)، ص 149.

88. المرجع السابق، ص 149.

89. Morris B. Jansen, op. cit., 504.

90. Seueo Sekiguchi, op. cit., 212

91. منصور أبو العزم، «توترات في آسيا بسبب تايوان»، **الأهرام** (القاهرة: 15/ 11/ 1996).

92. **الأهرام** (القاهرة: 9/ 9/ 1997).

93. **الأهرام** (القاهرة: 3/ 9/ 1997).

94. **الأهرام** (القاهرة: 13/ 11/ 1997).

95. **الأهرام الاقتصادي** (القاهرة: 28/ 9/ 1997).

96. محمد إبراهيم الدسوقي، «اليابان ـ هونج كونج: شراكة لرخاء منطقة آسيا الباسيفيك»، **الأهرام** (القاهرة: 22/ 7/ 1997).

97. Seueo Sekiguchi, op. cit., 235 - 236.

98. Ibid., 237.

99. محمد نعمان جلال، مرجع سابق، ص 511.

100 . انظر:

Fuji Kamay, "The Northern Territory Dispute," in Donald Zagorai (ed.) *Soviet Policy in East Asia* (London: Yale University Press, 1982), 89.

101 . انظر:

Donald C. Hellman, "The Impact of the Sino-Soviet Dispute on North East Asia," In Herberrt Ellison (ed.) *The Sino-Soviet Conflict* (London: University of London Press, 1982), 78.

102 . Ibid., 80.

103 . Ibid., 176.

104 . Ibid., 180.

105 . عبدالله جمعة الحاج، «الخلاف الروسي الياباني حول جزر الكوريل»، **مجلة العلوم الاجتماعية**، المجلد الثاني والعشرون، العدد 1ـ2 (الكويت: صيف 1994)، ص15، 31.

106 . Fuji Kamay, op.cit., 94.

107 . انظر موقع وزارة الخارجية اليابانية على الإنترنت، مرجع سابق.

108 . المرجع السابق.

109 . انظر:

Kawan Ha Yim, *China Since Mao* (London: Macmillan press, 1980), 48.

110 . Ibid., 50.

111 . *Asian Security* (Tokyo: Center for Peace and Security, 1979), 33.

112 . Ibid., 35.

113 . Kawan Ha Yim, op. cit., 88.

114 . محمد نعمان جلال، مرجع سابق، ص 159.

115. المرجع السابق، ص 160.

116. صحيفة **الأهرام** (القاهرة: 14/ 11/ 1998).

117. تقرير بعنوان «روسيا واليابان تخفقان في التوصل إلى معاهدة سلام»، **الشرق الأوسط** (لندن: 6/ 9/ 2000)، ص18.

118. انظر موقع وزارة الخارجية اليابانية على الإنترنت، مرجع سابق.

119. المرجع السابق.

120. انظر:

Seligs Harrison, *The Widing Gulf* (New York: Macmillan Press, 1978), 88.

121. انظر:

George Friedman and Meredith Bard, *The Coming War With Japan* (New York: Martin's Press, 1991), 44.

122. Ibid., 46-47.

123. Donald C. Hellman, *Japan and East Asia*, op. cit., 136.

124. *Diplomatic Blue Book*, 1974, op. cit., 73.

125. انظر:

Lawrence Olson, *The Dimensions of Japan* (New York: Field Staff Inc., 1977), 243.

126. Ibid., 244.

127. انظر:

Sambana Co Ming, *A Hand Book of Korea* (Seoul: Korean Information Services, 1990), 36.

128. Ibid., 120.

129. *Asian Security*, 1984, op. cit., 42.

130 . أسامة العشيري، «الدور الياباني في النظام العالمي الجديد»، **السياسة الدولية**، العدد 126 (القاهرة: تشرين الأول/ أكتوبر 1996)، ص 49.

131 . *Asian Security*, 1996, op. cit., 45.

132 . انظر:

Japanese Economic Almanac (Tokyo: Nihon Keize Almanac, 1995), 52.

133 . Ibid., 53.

134 . *Diplomatic Blue Book*, 1995, op. cit., 67.

135 . انظر موقع وزارة الخارجية اليابانية على الإنترنت، مرجع سابق.

136 . المرجع السابق.

137 . *Asian Security*, 1980, op. cit., 76.

138 . Ibid., 79.

139 . *Asian Security*, 1982, op. cit., 55.

140 . Ibid., 1984, 38.

141 . *Diplomatic Blue Book*, 1985, op. cit., 35.

142 . Ibid., 36.

143 . *Diplomatic Blue Book*, 1990, op. cit., 58.

144 . Seueo Sekiguchi, op. cit., 255.

145 . *Japan's ODA*, 1998, op. cit., 17.

146 . *Diplomatic Blue Book*, 1999, op. cit., 44.

147 . ريوتارو هاشيموتو، **رؤية لليابان** (القاهرة: ترجمة الهيئة العامة للاستعلامات، 1995)، ص 33.

148 . المرجع السابق، ص 34 .

149 . بدر أحمد عبدالعاطي، «اليابان والبحث عن دور عالمي جديد»، **السياسة الدولية**، العدد 141 (القاهرة: تموز/ يوليو 2000)، ص24 .

150 . المرجع السابق.

151 . المرجع السابق، ص32ـ 33 .

152 . ريوتارو هاشيموتو، مرجع سابق، ص 35 .

153 . المرجع السابق، ص 35 .

154 . *Japan's ODA*, 1992, op. cit., 23.

155 . انظر:

Herman Khan & Thomas Pepper, *The Japanese Challenge* (New York: Thomas Crowell publishers, 1979), 208.

156 . Donald C. Hellman, *Japan and East Asia*, op. cit., 115.

157 . انظر:

Morris Suzuki, *Japanese Capitalism since 1945* (New York: M. E. Sharp Inc., 1989), 320.

158 . تقرير بعنوان «تزايد كبير في التجارة بين اليابان والصين»، **الأهرام** (القاهرة: 9/ 5/ 1997)، ص17 .

159 . *White Papers of Japan*, 1998, op. cit., 76.

160 . انظر موقع وزارة الخارجية اليابانية على الإنترنت، مرجع سابق .

161 . *Asian Security*, 1996, op. cit., 63.

162 . انظر:

William Nester, *Japan's Growing Power Over East Asia and the World*, op. cit., 88.

163 . Ibid., 90.

164. انظر:

Isaiah Frank, *The Japanese Economy in International Perspective* (Baltimore: John Hobkins University, 1975), 250.

165. Ibid., 251.

166. Ibid., 253.

167. Ibid., 254.

168. Ibid., 255.

169. *Japanese Economic Almanac*, 1982, op. cit., 33.

170. *White Papers of Japan*, 1998, op. cit., 88.

171. انظر موقع وزارة الخارجية اليابانية على الإنترنت، مرجع سابق.

172. *White Papers of Japan*, 1998, op. cit., 53.

173. Ibid., 90.

174. انظر موقع وزارة الخارجية اليابانية على الإنترنت، مرجع سابق.

175. انظر:

William Nester, *Japan's Growing Power Over East Asia and the World*, op. cit., 94.

176. انظر:

Japan 1998 (Tokyo: Japan Institute for Social and Economic Affairs, 1998), 25.

177. Ibid., 34.

178. انظر موقع وزارة الخارجية اليابانية على الإنترنت، مرجع سابق.

179. خليل درويش، «اليابان ودول العالم الثالث»، مرجع سابق، ص 132.

180 . *Japan's ODA*, 1998, op. cit., 341.

181 . Donald C. Hellman, *Japan and East Asia*, op. cit., 145.

182 . Ibid., 146.

183 . Ibid., 147.

184 . *Japan's ODA*, 1998, op. cit., 341.

185 . Ibid., 33.

186 . Ibid., 34.

187 . انظر موقع وزارة الخارجية اليابانية على الإنترنت، مرجع سابق.

188 . *Japan 1998*, op. cit., 53.

189 . *Japan's ODA*, 1998, op. cit., 13.

190 . Ibid., 25.

191 . انظر موقع وزارة الخارجية اليابانية على الإنترنت، مرجع سابق.

192 . خليل درويش، «اليابان ودول العالم الثالث»، مرجع سابق، ص 122.

193 . *Diplomatic Blue book*, 1995, op.cit., 34.

194 . *Japan 1998*, op. cit., 45.

195 . **منظمة الأبيك** (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، 1999)، ص 14.

196 . المرجع السابق، ص 15.

نبذة عن المؤلف

علي سيد فؤاد النقر : حاصل على شهادة الماجستير في العلوم السياسية من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة عام 1997، وهو عضو المكتب الفني لرئيس الهيئة العامة للاستعلامات بالقاهرة. نشرت له دراسات عديدة في الشؤون الآسيوية في الدوريات العربية منها «السياسة الدولية». كما شارك في إعداد «التقرير الاستراتيجي العربي» الصادر عن مؤسسة الأهرام لعدة أعوام.

صدر من سلسلة دراسات استراتيجية

العدد	المؤلف	العنوان
1 -	جيمس لي ري	الحروب في العالم، الاتجاهات العالمية ومستقبل الشرق الأوسط
2 -	ديفيد جارنم	مستلزمات الردع : مفاتيح التحكم بسلوك الخصم
3 -	هيثم الكيلاني	التسوية السلمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي وتأثيرها في الأمن العربي
4 -	هوشانج أمير أحمدي	النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين : تفاعل بين قوى السوق والسياسة
5 -	حيدر بدوي صادق	مستقبل الدبلوماسية في ظل الواقع الإعلامي والاتصالي الحديث : البعد العربي
6 -	هيثم الكيلاني	تركيا والعرب : دراسة في العلاقات العربية ـ التركية
7 -	سمير الزبن ونبيل السهلي	القدس معضلة السلام
8 -	أحمد حسين الرفاعي	أثر السوق الأوروبية الموحدة على القطاع المصرفي الأوربي والمصارف العربية
9 -	سامي الخزندار	المسلمون والأوربيون نحو أسلوب أفضل للتعايش
10 -	عوني عبدالرحمن السبعاوي	إسرائيل ومشاريع المياه التركية مستقبل الجوار المائي العربي
11 -	نبيل السهلي	تطور الاقتصاد الإسرائيلي 1948ـ1996

12 - عبدالفتاح الرشدان — العرب والجماعة الأوربية في عالم متغير

13 - ماجد كيّالي — المشروع "الشرق أوسطي" أبعاده - مرتكزاته - تناقضاته

14 - حسين عبدالله — النفط العربي خلال المستقبل المنظور معالم محورية على الطريق

15 - مفيد الزيدي — بدايات النهضة الثقافية في منطقة الخليج العربي في النصف الأول من القرن العشرين

16 - عبدالمنعم السيد علي — دور الجهاز المصرفي والبنك المركزي في تنمية الأسواق المالية في البلدان العربية

17 - ممدوح محمود مصطفى — مفهوم «النظام الدولي» بين العلمية والنمطية

18 - محمد مطر — الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية كشرط لانضمام الدول إلى منظمة التجارة العالمية

19 - أمين محمود عطايا — الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية

20 - سالم توفيق النجفي — الأمن الغذائي العربي، المتضمنات الاقتصادية والتغيرات المحتملة (التركيز على الحبوب)

21 - إبراهيم سليمان المهنا — مشروعات التعاون الاقتصادي الإقليمية والدولية مجلس التعاون لدول الخليج العربية: خيارات وبدائل

22 - عماد قدورة — نحو أمن عربي للبحر الأحمر

23 - جلال عبدالله معوض — العلاقات الاقتصادية العربية - التركية

24 - عادل عوض وسامي عوض — البحث العلمي العربي وتحديات القرن القادم برنامج مقترح للاتصال والربط بين الجامعات العربية ومؤسسات التنمية

25 - محمد عبدالقادر محمد — استراتيجية التفاوض السورية مع إسرائيل

26 - ظاهر محمد صكر الحسناوي — الرؤية الأمريكية للصراع المصري ـ البريطاني من حريق القاهرة حتى قيام الثورة

27 - صالح محمود القاسم — الديمقراطية والحرب في الشرق الأوسط خلال الفترة 1945 ـ 1989

28 - فايز سارة — الجيش الإسرائيلي: الخلفية، الواقع، المستقبل

29 - عدنان محمد هياجنة — دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي تجاه العالم العربي

30 - جلال الدين عزالدين علي — الصراع الداخلي في إسرائيل (دراسة استكشافية أولية)

31 - سعد ناجي جواد وعبدالسلام إبراهيم بغدادي — الأمن القومي العربي ودول الجوار الأفريقي

32 - هيل عجمي جميل — الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية الحجم والاتجاه والمستقبل

33 - كمال محمد الأسطل — نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

34 - عصام فاهم العامري — خصائص ترسانة إسرائيل النووية وبناء «الشرق الأوسط الجديد» دراسة في الوظيفة الإقليمية والدولية لإسرائيل خلال الأعوام القادمة

35 - علي محمود العائدي — الإعلام العربي أمام التحديات المعاصرة

36 - مصطفى حسين المتوكل	محددات الطاقة الضريبية في الدول النامية مع دراسة للطاقة الضريبية في اليمن
37 - أحمد محمد الرشيدي	التسوية السلمية لمنازعات الحدود والمنازعات الإقليمية في العلاقات الدولية المعاصرة
38 - إبراهيم خالد عبدالكريم	الاستراتيجية الإسرائيلية إزاء شبه الجزيرة العربية
39 - جمال عبدالكريم الشلبي	التحول الديمقراطي وحرية الصحافة في الأردن
40 - أحمد سليم البرصان	إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وحرب حزيران/ يونيو 1967
41 - حسن بكر أحمد	العلاقات العربية ـ التركية بين الحاضر والمستقبل
42 - عبدالقادر محمد فهمي	دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي
43 - عوني عبدالرحمن السبعاوي عبدالجبار عبد مصطفى النعيمي	العلاقات الخليجية ـ التركية معطيات الواقع، وآفاق المستقبل
44 - إبراهيم سليمان مهنا	التحضر وهيمنة المدن الرئيسية في الدول العربية: أبعاد وآثار على التنمية المستدامة
45 - محمد صالح العجيلي	دولة الإمارات العربية المتحدة دراسة في الجغرافيا السياسية
46 - موسى السيد علي	القضية الكردية في العراق من الاستنزاف إلى تهديد الجغرافيا السياسية
47 - سمير أحمد الزبن	النظام العربي، ماضيه، حاضره، مستقبله

48 - الصوفي ولد الشيباني ولد إبراهيم — التنمية وهجرة الأدمغة في العالم العربي

49 - باسيل يوسف باسيل — سيادة الدول في ضوء الحماية الدولية لحقوق الإنسان

50 - عبدالرزاق فريد المالكي — ظاهرة الطلاق في دولة الإمارات العربية المتحدة: أسبابه واتجاهاته ـ مخاطره وحلوله (دراسة ميدانية)

51 - شذا جمال خطيب — الأزمة المالية والنقدية في دول جنوب شرقي آسيا

52 - عبداللطيف محمود محمد — موقع التعليم لدى طرفي الصراع العربي ـ الإسرائيلي في مرحلة المواجهة المسلحة والحشد الأيديولوجي

53 - جورج شكري كتن — العلاقات الروسية ـ العربية في القرن العشرين وآفاقها

54 - علي أحمد فياض — مكانة حق العودة في الفكر السياسي الفلسطيني

55 - مصطفى عبدالواحد الولي — أمن إسرائيل: الجوهر والأبعاد

56 - خيرالدين نصر عبدالرحمن — آسيا مسرح حرب عالمية محتملة

57 - عبدالله يوسف سهر محمد — مؤسسات الاستشراق والسياسة الغربية تجاه العرب والمسلمين

58 - علي أسعد وطفة — واقع التنشئة الاجتماعية واتجاهاتها في سوريا: دراسة ميدانية في محافظة القنيطرة

59 - هيثم أحمد مزاحم — حزب العمل الإسرائيلي (1968 ـ 1999)

60 - منقذ محمد داغر — علاقة الفساد الإداري بالخصائص الفردية والتنظيمية لموظفي الحكومة ومنظماتها (حالة دراسية من دولة عربية)

61 - رضا عبدالجبار الشمري البيئة الطبيعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاستراتيجية المطلوبة

62 - خليل إسماعيل الحديثي الوظيفية والنهج الوظيفي في نطاق جامعة الدول العربية

63 - علي سيد فؤاد النقر السياسة الخارجية اليابانية دراسة تطبيقية على شرق آسيا

قواعد النشر

أولاً – القواعد العامة:

1. تقبل البحوث ذات الصلة بالدراسات الاستراتيجية، وباللغة العربية فحسب.
2. يشترط ألا يكون البحث قد سبق نشره أو قدم للنشر في جهات أخرى.
3. يراعى في البحث اعتماد الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث الأكاديمية.
4. يتعين ألا يزيد عدد صفحات البحث على 50 صفحة مطبوعة (A4)، بما في ذلك الهوامش، والمراجع، والملاحق.
5. يقدم البحث مطبوعاً في نسختين، بعد مراجعته من الأخطاء الطباعية.
6. يرفق الباحث بياناً موجزاً بسيرته العلمية، وعنوانه بالتفصيل، ورقم الهاتف والفاكس (إن وجد).
7. على الباحث أن يقدم موافقة الجهة التي قدمت له دعماً مالياً، أو مساعدة علمية (إن وجدت).
8. تكتب الهوامش بأرقام متسلسلة، وتوضع في نهاية البحث مع قائمة المراجع.
9. تطبع الجداول والرسوم البيانية على صفحات مستقلة، مع تحديد مصادرها، ويشار إلى مواقعها في متن البحث.
10. تقوم هيئة التحرير بالمراجعة اللغوية، وتعديل المصطلحات بالشكل الذي لا يخل بمحتوى البحث أو بمضمونه.
11. يراعى عند كتابة الهوامش ما يلي:

الكتـــب: المؤلف، عنوان الكتاب (مكان النشر، : دار النشر، سنة النشر)، الصفحة.

الدوريات: المؤلف، «عنوان البحث»، اسم الدورية، العدد (مكان النشر: تاريخ النشر)، الصفحة.

ثانياً - إجراءات النشر:

1. ترسل البحوث والدراسات باسم رئيس تحرير **«دراسات استراتيجية»**.
2. يتم إخطار الباحث بما يفيد تسلم بحثه خلال شهر من تاريخ التسلم.
3. يرسل البحث إلى ثلاثة محكّمين من ذوي الاختصاص في مجال البحث بعد إجازته من هيئة التحرير، على أن يتم التحكيم في مدة لا تتجاوز أربعة أسابيع من تاريخ إرسال البحث للتحكيم.
4. يخطر الباحث بقرار صلاحية البحث للنشر من عدمها خلال ثمانية أسابيع على الأكثر من تاريخ تسلم البحث.
5. في حالة ورود ملاحظات من المحكمين؛ ترسل الملاحظات إلى الباحث لإجراء التعديلات اللازمة، على أن تعاد خلال مدة أقصاها شهر.
6. تصبح البحوث والدراسات المنشورة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ولا يحق للباحث إعادة نشرها في مكان آخر دون الحصول على موافقة كتابية من المركز.



قسيمة اشتراك في سلسلة

«دراسات استراتيجية»

الاســم : ....

المؤسسة : ....

العنــوان : ....

ص . ب : .... المــدينــة : ....

الرمز البريدي : ....

الــدولــة : ....

هــاتــف : .... فــاكــس : ....

البريد الإلكتروني : ....

بدء الاشتراك : (من العدد : .... إلى العدد : ....)

رسوم الاشتراك*

للأفراد :	220 درهماً	60 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات :	440 درهماً	120 دولاراً أمريكياً

❑ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية .

❑ للاشتراك من خارج الدولة تقبل فقط الحوالات المصرفية شاملة المصاريف .

على أن تسـدد القيـمـة بالدرهم الإماراتي أو بالدولار الأمريكي باسم مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية .

حساب رقم 0590712138 – بنك المشرق – فرع شارع خليفة

ص . ب : 858 أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة

ترجى موافاتنا بنسخة من إيصال التحويل مرافقة لقسيمة الاشتراك إلى العنوان التالي :

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

قسم التوزيع والمعارض

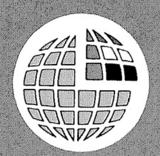
ص . ب : 4567 أبوظبي – الإمارات العربية المتحدة

هاتف : 6424044 (9712) فاكس : 6426533 (9712)

البريد الإلكتروني : books@ecssr.ac.ae

الموقع على الإنترنت : Website: http://www.ecssr.ac.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك .



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجي

ص. ب: 4567 ـ أبوظبي ـ إ.ع.م. ـ هاتف: 971-2-6423776 ـ فاكس: 971-2-6428844 ـ e-mail: pubdis@ecssr.ac.ae